التقرير السنوي للصندوق 2018

IFAD

الاستثمار في السكان الريفيين

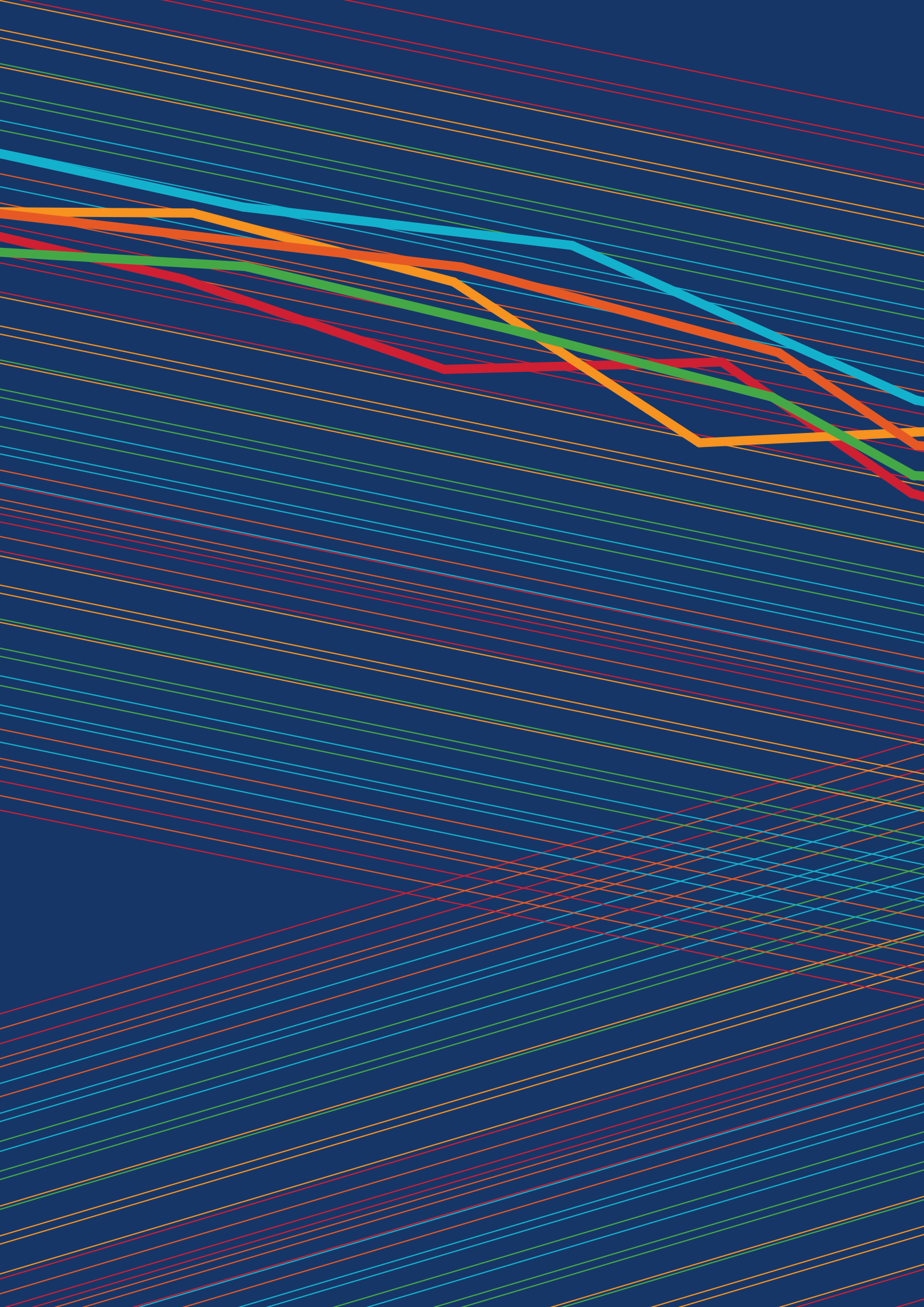

تصدير بقلم رئيس الصندوق

عام من التغيير

تتمثَّل مهمة الصندوق في إنهاء الجوع والفقر في جميع أنحاء العالم عن طريق مساعدة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على زيادة ازدهارهم. وما برحت مهمتنا ملحة كما كانت دوماً. ويعيش ما يُقدَّر بنحو 736 مليون نسمة على أقل من 1.90 دولار أمريكي يومياً، ويعيش حوالي 80 في المائة في المناطق الريفية. وتعثُّر التقدم في تحقيق القضاء على الجوع في المناطق الريفية. ويعاني حالياً زهاء 821 مليون شخص نقص التغذية المزمن – بزيادة قدرها 34 مليون شخص منذ عام 2014.

ويفرض تغيُّر المناخ في الوقت نفسه ضغوطاً على المزارعين في جميع أنحاء العالم. ويُشكِّل أحد الأسباب الرئيسية وراء الأزمات الغذائية الحادة. وتضاعف عدد الكوارث المرتبطة بالظواهر المناخية الشديدة منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، وتُشير التقديرات إلى أن تغيُّر المناخ والضغوط البيئية يمكن أن تؤدي إلى تشريد ما يصل إلى مليار نسمة.

وكان عام 2018، باعتباره السنة الأخيرة في فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، عاملاً رئيسياً في إعداد الصندوق بشتى الطرق لخطتنا الطموحة من أجل تحقيق أداء أسرع وأفضل وأوسع. وعقد الصندوق العزم على زيادة أثره، وجعل الابتكار أولوية من أجل توسيع نطاقه وفعاليته.

وفي إطار الإصلاحات الجارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، كان عام 2018 أيضاً سنة تغيير عميق في الصندوق. وشرعنا في تنفيذ الإصلاحات التي أدخلناها في عام 2017 كي يكون الصندوق قادراً على معالجة التحديات الراهنة والمقبلة، والإسهام بشكل كامل في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

©IFAD/David Paqui

البحث عن موارد جديدة

بينما ستظل المساهمات الأساسية من الدول الأعضاء تُشكِّل ركيزة تمويل الصندوق، نزمع تعزيز قدرتنا على الاستفادة من أصولنا القائمة من خلال إطار سليم لكفاية رأس المال. وسعياً إلى تعزيز هيكليتنا المالية، شرعنا في عام 2018 في تنفيذ التوصيات التي طرحها مكتب التقييم المستقل والاستعراض المستقل لإدارة المخاطر في الصندوق. وبُذلت جهود هائلة من أجل تدعيم الإدارة الشاملة للمخاطر وإطار الرقابة الداخلية في الصندوق. ويجري، بالتالي، وضع الأساس اللازم للبدء في عملية التصنيف الائتماني.

وقطعنا خلال السنة خطوة هامة نحو ضمان الجاهزية للتنفيذ وبدء المشروعات مبكراً. وفي ديسمبر/كانون الأول 2018، وافق مجلسنا التنفيذي على إنشاء أدوات جديدة لتسريع بدء تنفيذ المشروعات. وسيتمكَّن المقترضون من خلال مرفق التمويل المسبَّق للمشروعات من الحصول على أموال مرتبطة بمشروعات القروض لتوفير السيولة الكاملة التي تمكنهم من استهلال الأنشطة التحضيرية قبل الموافقة على اتفاقية التمويل، ودخولها حيز التنفيذ. وسيوفِّر مرفق المساعدة التقنية لاستهلال المشروعات منحاً تهدف تحديداً إلى تلبية احتياجات البلدان الأقل دخلاً، والبلدان التي تعاني أشد الأوضاع هشاشة، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وما تواجهه من نقص في القدرات.

وكان إنشاء الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية الذي يهدف إلى تحفيز استثمارات القطاع الخاص في المناطق الريفية أحد إنجازاتنا الرئيسية خلال السنة. وهذا الصندوق الرأسمالي يمثل صندوقاً مستقلاً للمشروعات المؤثرة سيستثمر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية وسيساعد على تهيئة فرص للعمل، لا سيما للشباب والنساء. وفي ديسمبر/كانون الأول، وقعنا اتفاقاً مع الاتحاد الأوروبي بمبلغ 45 مليون يورو من أجل الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية تضاف إلى 5 ملايين يورو التزمت بها لكسمبرغ، و4.5 مليون يورو من التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا.

ويُشكل أثر تغيُّر المناخ أحد أكبر التحديات التي يواجهها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة. وسعياً إلى مواصلة تعزيز قدرتنا على دعم هؤلاء المزارعين في هذا المجال، حصل الصندوق على اعتماد لدى الصندوق الأخضر للمناخ، وهو ما سيمكننا من الوصول إلى الموارد اللازمة للاستثمار في الزراعة المنخفضة الانبعاثات، والقادرة على الصمود في مواجهة المناخ.

تعزيز التميُّز التشغيلي

التميُّز في العمليات شرط أساسي مُسبَّق لزيادة أثر الصندوق وتوسيع نطاقه. وسعينا طوال السنة إلى تعزيز قدرة الصندوق التشغيلية وحضوره في البلدان التي نساعدها.

وواصلنا تطبيق اللامركزية كي نكون أقرب إلى المجتمعات المحلية التي نخدمها، ولكي نوسِّع الدعم الذي نقدمه إلى الدول الأعضاء. ويعمل حالياً حوالي 30 في المائة من الموظفين في الميدان، أو بصدد الانتقال إليه، مقابل 18 في المائة قبل سنة من الآن.

وقمنا بتعديل عملية تصميم المشروعات من أجل تحقيق مزيد من الفعالية، ولتقليص المدة التي تستغرقها الموافقة وصرف أول دفعة من الأموال؛ ونعكف على نقل مزيد من المسؤولية عن الحافظة وإدارة العلاقات إلى الموظفين على الأرض. واستعرضنا أيضاً وظائفنا غير التشغيلية لتعزيز الفعالية المؤسسية. ولا يزال تنفيذ هذه التغييرات جارياً.

سعينا طوال السنة إلى تعزيز قدرة الصندوق التشغيلية وحضوره في البلدان التي نساعدها، كما واصلنا تطبيق اللامركزية كي نكون أقرب إلى المجتمعات المحلية التي نخدمها

في عام 2018، تم استكمال برنامج القروض والمنح لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، والذي بلغ في مجموعه 3.3 مليار دولار أمريكي

التركيز على الإنجاز

يتطلب تحويل المناطق الريفية إلى أماكن نابضة ومزدهرة معالجة عدد من التحديات الشاملة، مثل تحسين التغذية، وتمكين النساء والفتيات الريفيات، وتوفير فرص عمل للشباب، والتصدي لتغيُّر المناخ. وقام الصندوق خلال السنة بتحديث استراتيجيته بشأن البيئة وتغيُّر المناخ، وخطتي عمله بشأن التمايز بين الجنسين والتغذية. ووضع أيضا خطة عمله الأولى بشأن الشباب. وبينما نعكف على تعميم هذه الأولويات في كل عملياتنا فإننا نسعى إلى وضع نُهج ابتكارية وقادرة على إحداث تحول.

وفيما يتعلق بإنجاز البرامج، كان عام 2018 سنة محورية. وعقب صرف 1.14 مليار دولار أمريكي في عام 2018، استكملنا إنجاز برنامج القروض والمنح لفترة التجديد العاشر لمواردنا (2016–2018) الذي بلغ في مجموعه 3.3 مليار دولار أمريكي.

ولئن كان الإنجاز أساسياً فإنه لا يقل أهمية عن تحقيق النتائج وتوثيقها. وكجزء من تقارير تقييم الأثر، يلتزم الصندوق بإجراء تقييمات لأثر 15 في المائة من حافظته وقياس الأثر الشامل لاستثماراته. وينفرد الصندوق بهذا النهج بين المنظمات الدولية. وانتهينا أو شارفنا على الانتهاء في عام 2018 من 17 تقييماً للأثر. وكشفت تلك التقييمات عن نتائج كبيرة عند مقارنة المستفيدين من المشروعات بغير المستفيدين.

آفاق المستقبل

أتاح لنا عملنا في عام 2018 قاعدة صلبة نؤسس عليها لفترة التجديد الحادي عشر المقبلة. وسنواصل من الآن فصاعداً تنفيذ الإصلاحات. ونعتزم تقديم برنامج قروض ومنح أكبر كثيرا. وسنبدأ التحضير لاجتماعات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق من أجل ضمان التمويل للفترة 2022-2024.

لقد استهلكت مجموعة الإصلاحات التي أدخلناها على طريقة عمل الصندوق وتوسيع مواردنا المالية وقتاً وطاقة. غير أن هذه التغييرات ضرورية لمكافحة الجوع والفقر بين المجتمعات المحلية الريفية، وبلوغ ما يصبو إليه الصندوق من غايات سامية. وأصبحنا بفضل ما أرسيناه من أسس وطيدة في عام 2018 أقدر كثيراً على أداء مهمتنا ودعم دولنا الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وما كان لتلك الإنجازات أن تتحقق إلاّ بالالتزام الرفيع المستوى المتواصل وتفاني الموظفين على المستويات كافة.

جيلبير أنغبو
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

©IFAD/David Paqui

المحافظة الجارية

المناطق التي يعمل فيها الصندوق

مقر الصندوق
مكتب قطري
مركز إقليمي
مركز إقليمي (مزمع إنشاؤه)
مركز إقليمي للتعاون وتبادل المعرفة بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي
مكتب تابع

آسيا والمحيط الهادي
58 مشروعاً جارياً
في 21 بلداً
التمويل الجاري من الصندوق 2 428.5 مليون دولار أمريكي

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
35 مشروعاً جارياً في 17 بلداً
التمويل الجاري من الصندوق 846.6 مليون دولار أمريكي

أفريقيا الشرقية والجنوبية
45 مشروعاً جارياً
في 16 بلداً
التمويل الجاري من الصندوق 1 813.4 مليون دولار أمريكي

أفريقيا الغربية والوسطى
34 مشروعاً جارياً
في 21 بلداً
التمويل الجاري من الصندوق 1 321.7 مليون دولار أمريكي

أمريكا اللاتينية والكاريبي
34 مشروعاً جارياً
في 17 بلداً
التمويل الجاري من الصندوق 640.7 مليون دولار أمريكي

عمليات الصندوق في العالم حسب الإقليم

آسيا والمحيط الهادي

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

58 برنامجاً ومشروعاً جارياً

بالشراكة مع 21 بلداً في الإقليم في نهاية عام 2018

6 برامج ومشروعات جديدة

في بنغلاديش، والصين، وإندونيسيا، وميانمار، والفلبين، وتمويل إضافي لمشروعات جارية في كمبوديا، وباكستان، وسري لانكا

2 برنامجين جديدين للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج في الهند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

2 428.5 مليون دولار أمريكي

استثمرها الصندوق

في الحافظة الجارية في الإقليم

420.4 مليون دولار أمريكي

من الموافقات الجديدة في عام 2018

36 بلداً

أفغانستان – 2
بنغلاديش – 7
بوتان – 1
كمبوديا – 3
الصين – 5
جزر كوك
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
فيجي – 1
الهند – 7
إندونيسيا – 2
جمهورية إيران الإسلامية
كيريباس – 1
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية – 3
ماليزيا
ملديف – 1
جزر مارشال
ولايات ميكرونيزيا الموحدة
منغوليا – 1
ميانمار – 3
ناورو
نيبال – 4
نيوي
باكستان – 4
بالاو
بابوا غينيا الجديدة – 2
الفلبين – 4
جمهورية كوريا
ساموا
جزر سليمان – 1
سري لانكا – 2
تايلاند
تيمور ليشتي
تونغا – 1
توفالو
فانواتو
فييت نام – 3

تشير الأرقام إلى البرامج والمشروعات الجارية

بلدان لديها منح جارية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

المصروفات السنوية من القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون

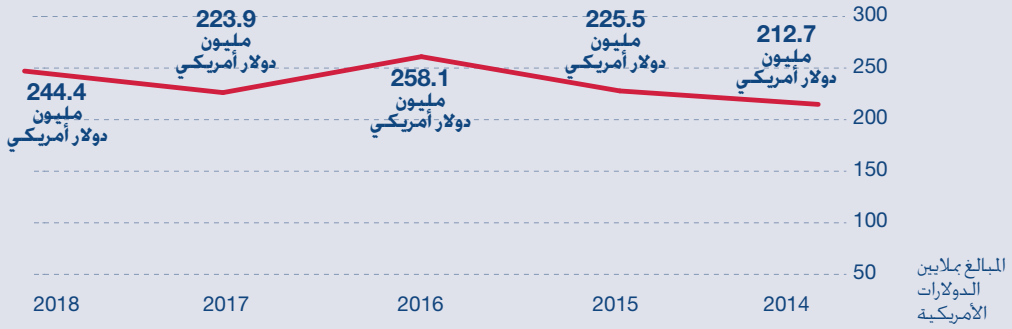

فييت نام

دعم المجتمعات المحلية في دلتا نهر ميكونغ من خلال مشروع **استثماري** أنشئ في إطاره صندوق **للتكيُّف مع المناخ**

تقديم منح إلى **29** مشروعاً جارياً لتهيئة فرص للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة

توفير **خدمات التمويل الصغري** لأكثر من **27 000** امرأة

تنفيذ **48** نموذجاً **للإنتاج الزراعي الذكي مناخياً**

تمكين النساء الريفيات في الهند

انطلاقاً من المشروعات السابقة التي دعمها الصندوق في الهند، ساهم برنامج تمكين النساء الريفيات في تاسوبني ماهاراشترا في الهند في تمكين المرأة الريفية في ولاية ماهاراشترا عن طريق تحسين نوعية حياتها وبناء ثقتها في نفسها وقدرتها على صنع القرار، وتعزيز مشاركتها في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وحفّز البرنامج التغيير الاجتماعي الدائم وحافظ عليه على مستوى القواعد الشعبية من خلال نماذج التمكين المجتمعية.

ونظّم البرنامج الذي يعمل في 495 10 قرية في جميع المقاطعات الريفية الأربع والثلاثين في ولاية ماهاراشترا مليون امرأة في318 78 جماعة عون ذاتي موحدة ضمن 300 من مراكز الموارد التي تديرها المجتمعات المحلية.

ويعتمد البرنامج على حوافز لتشجيع السلوك المالي المنضبط بدون إعانات من أجل الاستثمارات الأسرية، وخدمات الدعم المقدَّمة من مراكز الموارد التي تديرها المجتمعات المحلية مقابل رسوم، والاستدامة الذاتية المالية لتلك المراكز. ومكّنت النُظم القوية التي أنشأها البرنامج جماعات العون الذاتي من تعبئة أكثر من 200 مليون دولار أمريكي من القروض المصرفية، وإنشاء ما يقرب من 500 مشروع اجتماعي. ووضع البرنامج، من خلال نموذج مراكز الموارد التي تديرها المجتمعات المحلية، آلية فعالة وشاملة لتقديم الخدمات إلى الفقراء، وهي آلية يمكن أن يستفيد منها مختلف أصحاب المصلحة.

وأنشأ المشروع أيضاً لجاناً قروية للعمل في التمكين وتحقيق الإنصاف الاجتماعي – تعميم الاهتمام بالمنظور الجنساني، واتخاذ مبادرات لمعالجة مسائل من قبيل توافر مياه الشرب والتصدي للعنف ضد المرأة.

وتحسَّنت بصورة مطردة سيطرة المرأة على الموارد ومشاركتها في صنع القرار منذ انضمامها إلى تلك الجماعات. وبالمقارنة مع المجموعات المرجعية، استطاع المستفيدون من البرنامج تحقيق زيادة في الدخل والأصول الإنتاجية، وباتت لهم سيطرة أكبر على إيراداتهم، وتحسَّن أمنهم الغذائي وإنتاجيتهم.

التكيُّف مع تغيُّر المناخ في فييت نام

تُمثِّل دلتا نهر ميكونغ أهم منطقة لإنتاج المحاصيل في فييت نام. غير أن هذه المنطقة معرَّضة بشدة لآثار تغيُّر المناخ. ويدعم مشروع استثماري مشترك بين الصندوق وحكومة فييت نام، ويركّز على سلاسل القيمة الذكية مناخياً، المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر في محافظتي بين تري وترافنه. ويهدف المشروع، الذي دخل الآن عامه الرابع، إلى الوصول إلى 30 000 أسرة في جميع أنحاء المحافظتين.

ونفّذ المشروع، على سبيل التجربة، خطة تنمية اجتماعية واقتصادية تشاركية مسترشداً بالمعلومات المناخية على مستوى الكوميونات والمقاطعات لوضع خطط عمل مجتمعية من أجل إدارة الكوارث الطبيعية، وحسَّن إدارة الموارد المائية والتكيُّف مع تغيُّر المناخ. وفي إطار تنفيذ الخطة، أنشأ المشروع صندوقاً للتكيُّف مع تغيُّر المناخ. ويوفِّر الصندوق المذكور منحاً نظيرة لجماعات المزارعين ذات المصالح المشتركة لتنمية سلاسل قيمة السلع وتوسيع الممارسات الزراعية القادرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ. وتركّز هذه المنح على نماذج الإنتاج الزراعي المأمونة والصديقة للبيئة، مثل زراعة الأعلاف للتربية الكثيفة للماشية، ومرافق الري الموفِّرة للمياه، وتربية المحار الكثيفة المناسبة للبيئات المتغيِّرة، والأسمدة البيولوجية لإنتاج الذرة والفول السوداني، والأساليب العضوية في زراعة جوز الهند. ويجري تعميم ثمانية وأربعين نموذجاً على المستوى الأسري، وكشفت تلك النماذج عن عائد مالي واجتماعي مُبشّر من حيث زيادة الدخل وتنويع النظام الغذائي.

وأنشأ المشروع أيضاً شراكة بين القطاعين العام والخاص دعمت 29 شركة خاصة بمنح نظيرة لتهيئة فرص للعمل وإتاحة فرص لتوريد المدخلات للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. وتقديراً لدور المرأة في النهوض باقتصاد المجتمعات المحلية، ساعد المشروع على إنشاء صندوق لتنمية المرأة. ويقدِّم الصندوق المذكور خدمات التمويل الصغري إلى 433 27 امرأة مشاركة في 126 6 جماعة ادخار وائتمان. ويُساعد البرنامج هذا الصندوق في بناء قدراته لتسجيله كمؤسسة للتمويل الصغري.

تحسين الأمن الغذائي في أفغانستان

تفشي الفقر وانعدام الأمن الغذائي في أفغانستان يجعله واحداً من أكثر بلدان العالم هشاشة. وفي هذا السياق المحفوف بالتحديات، يهدف المشروع المجتمعي للزراعة والثروة الحيوانية، الممول بمنحة من الصندوق، إلى تحسين الأمن الغذائي لحوالي 000 940 من السكان الريفيين (000 223 أسرة) في مقاطعات كابول وبروان ولوكر.

وتُمثِّل تربية الثروة الحيوانية حرفة تقليدية في أفغانستان، وتُشير التقديرات إلى أن 39 في المائة من سكانها يربون الماشية. ويمكن لتحسين الخدمات الحيوانية أن يحد كثيراً من نسبة نفوق قطعان الحيوانات في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لزيادة

أعداد رؤوس الماشية، وربط المزارعين بالأسواق أن يهيئ فرصاً لكسب العيش.

ولذلك، وفّر المشروع لمربي الماشية 2.1 مليون جرعة من أمصال الحيوانات، و1.25 مليون مجموعة من مستلزمات إزالة ديدان الحيوانات. وعولج حتى الآن في إطار المشروع 638 718 حيواناً من مختلف الأمراض. وبعد التدريب على النظافة الصحية وتوفير أعلاف أفضل للحيوانات وتحسين الخدمات الصحية الحيوانية، ازداد متوسط إنتاج الألبان للأسرة من 3.5 لتر في اليوم إلى حوالي 11 لتراً في اليوم. وفي إطار تحقيق التسويق التجاري لهذا الإنتاج الإضافي، تم إنشاء وتجهيز 18 مركزاً لجمع الألبان، و5 مراكز لتبريد الألبان في منطقة المشروع.

وبالإضافة إلى مساعدة قطاع الثروة الحيوانية، نُفذّت أيضاً في إطار المشروع أنشطة لدعم الزراعة. ومن ذلك على سبيل المثال أن المشروع درَّب 53 930 شخصاً (بمن فيهم 23 230 امرأة) على الممارسات الزراعية، وأنشأ 131 مخططاً للري. وفي السياق الهش الذي يخيِّم على أفغانستان، يتسم التعزيز المؤسسي بأهمية قصوى، وتحقيقاً لهذه الغاية، نجح المشروع في إنشاء أكثر من 520 مجلساً للتنمية المجتمعية من أجل الإدارة السليمة لمخططات الري.

قصة من الميدان
التغلب على الشدائد في كيريباس

"لم يخطر على بالي قط أنني سأكسب ثلاثين أو أربعين دولاراً في اليوم من حديقتي المنزلية. ولم أتخيل في أي وقت من الأوقات أن ذلك سيكون ممكناً، ولكن أي شيء ممكن إذا أخلصت العمل" هكذا ترجمت تاتيا كلمات زوجها، تيرو تاري، الذي أصبح الآن معوقاً.

وفي عام 2015، عقد مشروع المياه والأغذية في الجزر الخارجية الذي يدعمه الصندوق أول اجتماعاته في المجتمع المحلي بقرية إيتا في شمال تابيتوي، التي تشكل واحدة من أربع جزر مختارة لتنفيذ المشروع. وعاد تيرو إلى بيته بعد الاجتماع وقد أصبح شخصاً مختلفاً. فقد بات يرى أن المشروع سيعود عليه بالخير.

وتحرص تاتيا وزوجها تيرو الآن على إنشاء حديقة، وزراعة محاصيلهما الغذائية. وبدأ الزوجان، بمساعدة من موظفي المشروع، في زراعة قطعة أرض صغيرة بأشجار الموز، والنباتات القطيفية، والقرع العسلي، والشايا، والطماطم، والكرنب الصيني، والفجل. وتمكّنت تاتيا بعد حضورها تدريباً على التغذية وتجربة إيضاحية للطهي، من تعلم وصفات جديدة مغذية أكثر لأسرتها.

وكان تيرو قد تعرض لسكتة دماغية وهو في السابعة والثلاثين من عمره. وبقي لأكثر من سنة غير قادر على الحركة وهو يشاهد زوجته وأطفاله الثلاثة يكافحون من أجل تأمين لقمة عيشهم. ولكنه عقد العزم على توفير احتياجات أسرته بنفسه، فبدأ العمل في حديقته المنزلية.

ويروي لنا تيرو قصته فيقول "استطعت أن أحقق ما أنا فيه الآن من خلال العمل الشاق ودعم زوجتي لي. وأنا مدين بالشكر أيضاً للدعم المتواصل من الموظفين الميدانيين المجتمعيين في المشروع والمسؤول عن التيسير في الجزيرة، فقد وفّروا لي البذور والمواد اللازمة للزراعة وأدوات البستنة، وكانوا يأتون لزيارتي يومياً للوقوف على ما حققناه من تقدم في حديقتنا". ويقول تيرو إن حديقته المنزلية باتت الآن "مصرف جينات" يحصل منه الآخرون على نباتات لحدائقهم المنزلية.

هذان الزوجان من كيريباس استطاعا أن يحولا حديقتهما المنزلية إلى قصة نجاح.
©IFAD

عمليات الصندوق في العالم حسب الإقليم

أفريقيا الشرقية والجنوبية

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

45 برنامجاً ومشروعاً جارياً

بالشراكة مع 16 بلداً في الإقليم في نهاية عام 2018

4 برامج ومشروعات جديدة

في بوروندي، وإسواتيني، وموزامبيق، وأوغندا، وتمويل إضافي لمشروعين جاريين في كينيا ورواندا

2 برنامجان جديدان للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج في أنغولا وموزامبيق

1 813.4 مليون دولار أمريكي

استثمرها الصندوق

في الحافظة الجارية في الإقليم

225.6 مليون دولار أمريكي

من الموافقات الجديدة في عام 2018

22 بلداً

أنغولا – 3
بوتسوانا
بوروندي – 5
جزر القمر – 1
إريتريا – 2
إسواتيني – 1
إثيوبيا – 3
كينيا – 5
ليسوتو – 2
مدغشقر – 5
ملاوي – 3
موريشيوس
موزامبيق – 3
ناميبيا
رواندا – 3
سيشيل
جنوب أفريقيا
جنوب السودان
أوغندا – 3
جمهورية تنزانيا المتحدة – 1
زامبيا – 4
زمبابوي – 1

تشير الأرقام إلى البرامج والمشروعات الجارية

بلدان لديها منح جارية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

المصروفات السنوية من القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون

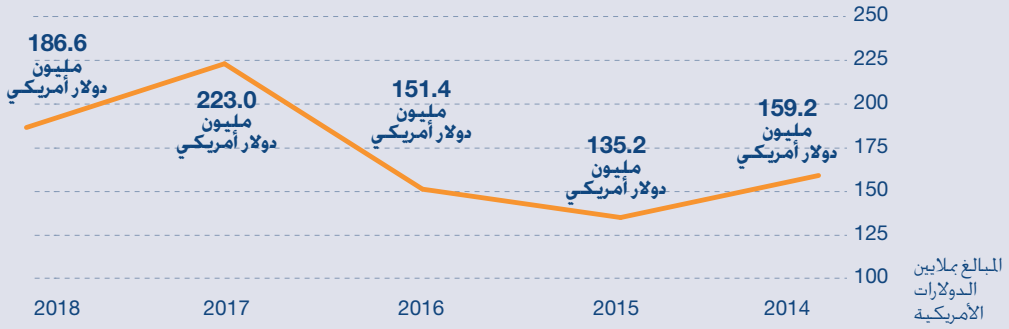

بوروندي

مشروع تسريع تحقيق الهدف الإنمائي للألفية 1- جيم درَّب الأمهات على العمل كنماذج يحتذى بها في تعزيز الممارسات المأمونة في **التغذية**، **والصحة**، والنظافة **الصحية**.

استفادة أكثر من **34 000** شخص معظمهم من الأطفال المصابين بسوء التغذية الذين أعيد تأهيلهم

توزيع **880** رأس من الماشية و**2 200** رأس من الخنازير

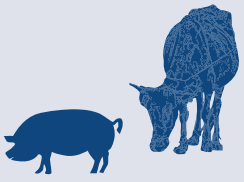

استفادة **4 530** أسرة من الحفاظ على الممارسات التي تعلمتها

شراكة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة مع القطاع الخاص في سيشيل

تواجه سيشيل، شأنها شأن عديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، تحديات زراعية وبيئية معقدة. ويعمل مشروع الابتكارات المحلية التنافسية لصالح الزراعة صغيرة النطاق الذي يدعمه الصندوق لتعزيز ممارسات الإنتاج المستدامة والصديقة للبيئة، وتحسين سُبل وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق.

ووجد المشروع أن النموذج الأنسب للسياق المحلي من أجل تحسين سبل الوصول إلى الأسواق هو ربط مجموعة من المزارعين بشركة خاصة أو مؤسسة من مؤسسات الشراء من خلال مزارعين رواد يوجهون إنتاجهم إلى السوق. ويتولى المزارع الرائد في كل مجموعة المسؤولية عن التفاوض وتسويق محاصيل المجموعة، بينما تدعم شركة سيشيل للتجارة المجموعات في التسويق وتُساعدها في إدارة الجودة.

وتُمكِّن المجموعات أصحاب الحيازات الصغيرة من إنتاج الكميات المطلوبة للعمل في شراكة مع الشركات الخاصة. وتوسط المشروع في تكوين سبع من تلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمنتجين. وأحد أمثلة ذلك هو الشراكة بين إحدى المجموعات وسلسلة فنادق كبيرة. وتشتري سلسلة الفنادق بانتظام، وفقا لاتفاق تعاقدي، فاكهة وخضروات طازجة عالية الجودة من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الاثني عشر الذين تتألف منهم المجموعة. ومن الأمثلة الأخرى شركة سيشيل للتجارة التي تدعم مجموعة من 100 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة عن طريق شراء منتجاتهم الزراعية بانتظام.

وأكدت دراسة استقصائية تناولت نتائج المشروع أن 53 في المائة من المزارعين المستفيدين استطاعوا تكوين علاقات أكثر استقراراً مع المشترين، وتحسنت قدرة 47 في المائة على تلبية معايير السوق، بينما أشار 76 في المائة إلى أنهم تمكنوا من تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي.

ويتيح نهج شراكة المجموعات، من خلال التركيز على المحاصيل العالية القيمة، نموذجاً مستداماً لإحياء الإنتاج الزراعي المحلي الذي يمثّل هدفاً استراتيجياً رئيسياً لحكومة سيشيل.

توفير سُبل وصول مستدامة إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية من إثيوبيا

يتسم توفير الخدمات المالية الريفية بأهميته الاستراتيجية لجهود التنمية في إثيوبيا. ووفّر برنامج الوساطة المالية الريفية (المرحلة الثانية) سُبلاً مستدامة أمام 7.6 مليون أسرة ريفية للوصول إلى مجموعة من الخدمات، وهو ما ساهم بدور كبير في تطوير شبكة على نطاق البلد تضم 22 مؤسسة من مؤسسات التمويل الصغري، و500 5 تعاونية ريفية للادخار والائتمان. وتشير التقديرات إلى أن 38.2 مليون شخص (46 في المائة منهم إناث) قد تلقوا خدمات عززتها أو دعمتها المرحلة الثانية من برنامج الوساطة المالية الريفية. وتستهدف المؤسسات المالية الإثيوبية النساء نظراً لحصولهن على أفضل التصنيفات الائتمانية. وتؤثر الائتمانات المقدمة إلى النساء تأثيراً أكبر على رفاه الأسرة، وتُعزز الاستهلاك ونوعية حياة الأطفال.

واستفادت مؤسسات التمويل الصغري من الأموال القابلة للإقراض في إطار المرحلة الثانية من برنامج الوساطة المالية الريفية، وعزَّز ذلك موازنات تلك المؤسسات وزاد مصداقيتها عند طلب الحصول على أموال من مصادر أخرى، بما فيها المصارف التجارية. وفي ظل اتساع نطاق التغطية الذي بات يشمل 6.2 مليون أسرة، ازداد مجموع مدفوعات مؤسسات التمويل الصغري للعملاء من 3.3 مليار بر إثيوبي (حوالي 180 مليون دولار أمريكي) في عام 2012 إلى 34.4 مليار بر إثيوبي (حوالي 1.2 مليار دولار أمريكي) اليوم. ويستمر تعزيز القدرة التنظيمية والرقابية للمصرف الوطني الإثيوبي من خلال مختلف الدورات التدريبية للمنظمين. وأعاد المصرف هيكلة شُعبته الخاصة بالإشراف على التمويل الصغري من أجل الإشراف على القطاع الفرعي الآخذ في الاتساع الذي بات يشمل الآن 36 مؤسسة. ويجري أيضاً دعم هذا القطاع الفرعي من خلال إيجاد حل مصرفي أساسي آلي كامل. وعزَّزت المرحلة الثانية من برنامج الوساطة المالية الريفية أيضاً القدرة المؤسسية لقطاع التعاونيات الريفية للادخار والائتمان من خلال خطة تدريب شاملة للوكالات الإقليمية والموظفين على مستوى المقاطعات. وقُدِّمت وثائق تدريبية وأدلة ومجموعات أدوات لدعم مبادرات بناء القدرات.

تحسين الممارسات الغذائية في بوروندي

ينتشر سوء التغذية المزمن بمعدلات كبيرة في بوروندي (56 في المائة) وتبعث الحالة التغذوية للأطفال في البلد على قلق شديد. ويتولى الصندوق تنفيذ مشروع تسريع تحقيق الهدف الإنمائي للألفية 1- جيم بتمويل من الاتحاد الأوروبي من أجل تحسين الحالة التغذوية في ثماني مقاطعات في إقليمين.

ودرَّب المشروع الأمهات على العمل كنماذج يحتذى بها في تعزيز الممارسات المأمونة في التغذية والصحة والنظافة الصحية. وهؤلاء الأمهات المعروفات باسم الأمهات النموذجيات ينتمين إلى خلفيات هشة وفقيرة اجتماعياً واقتصادياً، ولكن أطفالهن أصحاء، ويتمتعون بمستوى جيد من التغذية، بفضل ممارسات التغذية المتنوعة والمغذية.

وتم حتى الآن تدريب 63 من هؤلاء الأمهات ومن الأخصائيين الصحيين في المجتمعات المحلية، إلى جانب 210 من الآباء والقيادات المجتمعية على تقديم الرعاية التغذوية إلى 26 000 من الأطفال الذين يعانون سوء التغذية، ورصد النساء الحوامل والمرضعات. واستفاد

بالفعل أكثر من 34 000 شخص، وهو رقم يتجاوز المستويات الأوّلية المستهدفة بنحو 104 في المائة، ونجح المشروع في إعادة تأهيل معظم الأطفال الذين أثبتت الفحوص التشخيصية إصابتهم بسوء التغذية.

وتُشكل الأمهات النموذجيات أيضاً منبراً هاماً للدعوة إلى تعزيز الممارسات الزراعية الجيدة وأنشطة إدرار الدخل. والواقع أن المشروع يساعد الأسر الضعيفة على إنشاء حدائق البستنة المنزلية والحصول على خنازير للحفاظ على ما تعلمته من ممارسات غذائية. ووزّع المشروع 880 رأساً من الماشية و200 2 رأساً من الخنازير على 534 4 أسرة. ويوفّر أيضاً إنتاج الحيوانات الصغيرة السماد العضوي (المستخدم في الحقول)، ويدر الدخل (من خلال بيع الخنازير)، ويساعد على تعزيز تماسك النسيج الاجتماعي.

وحقّق المشروع آثاراً قيّمة ودائمة. وتخبرنا جوزيان، وهي واحدة من هؤلاء الأمهات في جنوب بوروندي، أن "الأطفال الاثنين والأربعين المصابين بسوء التغذية الذين استفادوا من المشروع [في المنطقة التي أعيش فيها]، يتمتعون اليوم بصحة جيدة".

قصة من الميدان
تعاونية للموز في تنزانيا تُعزز مهاراتها التسويقية

تضم تعاونية مولا توبي 20 من صغار منتجي الموز (12 امرأة و8 رجال) في جزيرة بيمبا في تنزانيا. وتكوَّنت المجموعة في عام 2011 من خلال إحدى مدارس المزارعين الحقلية التي كان يروج لها برنامج مدعوم من الصندوق. وتولى مرشد في مجال التوجيه التجاري توفير التدريب على مسك السجلات، وإدارة المجموعة، وجودة المنتجات، والترويج التجاري، والتغليف، والتسعير، والتسويق. وتعلّم أعضاء المجموعة من خلال الزيارات المتبادلة أن من الممكن إنتاج بعض أفضل منتجات الموز باستخدام البوكوبوكو. وهذا الصنف لا يزرعه سوى أصحاب الحيازات الصغيرة لأغراض الأمن الغذائي لأنه مقاوم للجفاف. وبدأ أعضاء التعاونية في عام 2017 إنتاج منتجات الموز. وأشارت التقديرات إلى تحقيق هامش ربح يتراوح بين 40 في المائة و30 في المائة من صنع الكعك والرقائق على التوالي. وسرعان ما ازدادت اشتراكاتهم الشهرية في مدخرات المجموعة وتعاونية الائتمان من 100 000 شلن تنزاني (43 دولاراً أمريكياً) إلى 250 000 شلن تنزاني (109 دولارات أمريكية)، ومكّنهم ذلك من الحصول على قروض لتوسيع الإنتاج وسداد رسوم تعليم الأطفال.

وتقول إحدى النساء "نحن لا نصنع رقائق الموز إلاّ عندما تنخفض أسعار الموز الطازج. ويقبل الناس أكثر وأكثر على دقيق الموز، على الرغم من أنهم لا يصدقون أنه مأخوذ من البوكوبوكو!"

وساعدت المشاركة المطوَّلة من المشروعات التي يدعمها الصندوق تعاونية مولا توبي على أن تصبح مجموعة متماسكة، وعلى وضع نموذج عمل انتشر بالفعل بين المجموعات الأخرى في جزيرة بيمبا.

وهذه ليست القصة الوحيدة: فقد قدَّم البرنامج دعماً لبناء قدرات 051 130 شخصاً. وشارك ما مجموعه 834 1 من منظمات المنتجين الريفيين التي دعمها البرنامج في شراكات/اتفاقات أو عقود رسمية مع الكيانات العامة أو الخاصة، وتم ربط 224 449 من المنتجين الريفيين بالأسواق الرسمية.

فريق متماسك – أعضاء تعاونية مولا توبي، تنزانيا.
©IFAD/Bertha Mjawa

عمليات الصندوق في العالم حسب الإقليم

أمريكا اللاتينية والكاريبي

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

34 برنامجاً ومشروعاً جارياً

بالشراكة مع 17 بلداً في الإقليم في نهاية عام 2018

4 برامج ومشروعات جديدة

في بليز، والبرازيل، وهايتي، وهندوراس، وتمويل إضافي من أجل 3 مشروعات جارية في الجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، وغرينادا

2 برنامجان جديدان للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج في كوبا وبيرو

640.7 مليون دولار أمريكي

استثمرها الصندوق

في الحافظة الجارية في الإقليم

77.6 مليون دولار أمريكي

من الموافقات الجديدة في عام 2018

33 بلداً

أنتيغوا وبربودا
الأرجنتين – 3
جزر البهاما
بربادوس
بليز – 1
دولة بوليفيا المتعددة القوميات – 2
البرازيل – 6
شيلي
كولومبيا – 1
كوستاريكا
كوبا – 2
دومينيكا
الجمهورية الدومينيكية
إكوادور – 3
السلفادور
غرينادا – 1
غواتيمالا – 1
غيانا – 1
هايتي – 2
هندوراس – 2
جامايكا
المكسيك – 2
نيكاراغوا – 2
بنما
باراغواي – 2
بيرو – 2
سانت كيتس ونيفيس
سانت لوسيا
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سورينام
ترينيداد وتوباغو
أوروغواي – 1
جمهورية فنزويلا البوليفارية

تشير الأرقام إلى البرامج والمشروعات الجارية

بلدان لديها منح جارية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

المصروفات السنوية من القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون

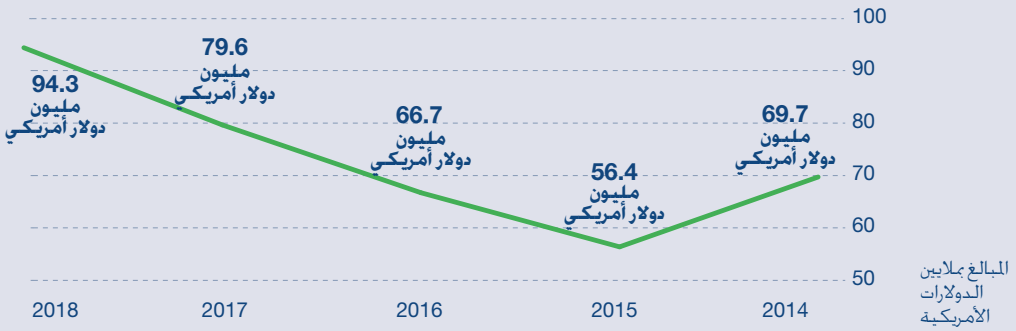

البرازيل

مشروع التنمية المنتجة وبناء القدرات (مشروع Paulo Freire) لدعم استخدام تكنولوجيات **الوصول إلى المياه** ساهم في تحسين الصحة وزيادة الدخل

استفادة المدارس والمنازل من مياه الشرب المأمونة التي يوفرها

5 330 خزاناً من **خزانات تخزين مياه الأمطار**

تمكين الأُسر من تنويع إنتاجها الغذائي وبيع الفائض من خلال

حوالي **3 000** نظام **لمعالجة المياه الرمادية**

تحسين الوصول إلى المياه في المناطق الشمالية الشرقية شبه القاحلة من البرازيل

تعاني المنطقة الشمالية الشرقية شبه القاحلة من البرازيل منذ عام 2012 ويلات أسوأ موجة جفاف خلال السنوات المائة الأخيرة. ولعب مشروع التنمية المنتجة وبناء القدرات (مشروع Paulo Freire) الذي يدعمه الصندوق في 31 من أفقر البلديات في ولاية سيارا، دوراً هاماً في نشر تكنولوجيات الوصول إلى المياه في الإقليم.

وأنشأ المشروع حتى الآن 330 5 خزانا لتجميع مياه الأمطار للأسر والمدارس، ويستفيد من تلك الخزانات حوالي 000 45 شخص. وباتت تلك الخزانات حاسمة أثناء فترات الجفاف الطويلة ولتوفير مياه الشرب المأمونة طوال السنة، وهي تساهم بالتالي أيضاً في الحفاظ على صحة السكان ورفاههم. وجُربت في إطار المشروع وحدات متنقلة لمعالجة المياه تحوِّل مياه الأمطار السطحية من البحيرات والحفر إلى مياه شرب عالية الجودة من حيث خواصها البيولوجية والمعدنية. وفي عام 2018، ملأت تلك الوحدات 667 2 خزاناً، وتأخذ بها حالياً ولايات ومشروعات أخرى. ومن المبادرات الهامة الأخرى تنفيذ 986 2 نظاماً لإعادة استخدام المياه الرمادية لصالح 944 11 شخصاً. وحقّقت هذه التكنولوجيا البسيطة أثراً مباشراً يُكمّل الاستثمارات في الخزانات. وأتاح هذا الابتكار الذي تتولى النساء في العادة إدارته تنويع الإنتاج بين الخضروات والفواكه والنباتات الطبية والأعلاف الخضراء، ويؤثر تأثيراً مباشراً على النُظم الغذائية للأسر. ويباع بعض الإنتاج، وهو ما يساهم في زيادة دخل الأسرة.

وجميع هذه التدخلات المائية الثلاثة محدودة في نطاقها، وتناسب حالة الأسر الريفية الفقيرة في الإقليم، ولا تحتاج إلى كثير من التكاليف والصيانة. وقامت الأسر نفسها ببناء تلك الخزانات بدعم من فرق مساعدة تقنية. وتمثل هذه الفرق سمة مميزة في المشروع، فهي تُمكّن من تجريب هذه التكنولوجيات الهامة وتنفيذها.

تعزيز التنمية المحلية في بيرو

يهدف مشروع تعزيز التنمية المحلية في مناطق المرتفعات والغابات المطيرة عالية الارتفاع إلى تحسين دخل 300 39 أسرة ونوعية حياتها في مناطق الأمازون، وكاخاماركا، وليما، وسان مارتن في بيرو. وحقّق المشروع حتى الآن نتائجه المتوخاة بعد وضع الأطر الرسمية وتوفير التمويل لأكثر من 500 1 منظمة ريفية. وازداد متوسط الدخل الأسري من 1.25 دولار أمريكي إلى 4 دولارات أمريكية، وتحسَّن الأمن الغذائي بفضل ارتفاع مستويات الإنتاج.

وفيما يتعلق بالأنشطة، يُمثّل المشروع نموذجاً طيباً للنُهج الابتكارية الفعالة. ويرجع ذلك في جانب كبير منه إلى دمج المساعدة التقنية من خلال أخصائيي الإرشاد الريفي المحليين ومسابقات الابتكار.

وأنشأت رابطة إعادة التشجير ومربي الماشية في نويفا شوتا، في إقليم سان مارتن، نظاماً لإنتاج الألبان في سياق منطقة غابية نائية. استفادت من التدريب على عمليات إنتاج الألبان والوصول إلى استراتيجيات الأسواق عشرون أسرة تنتج حاليا الجُبن الطبيعي وأنواع الزبادي بالفواكه النادرة. وتفي المنتجات بالأنظمة الصحية، وتُخزَّن في مركز توزيع في سان روك. وتُشارك الرابطة أيضاً في معارض الأغذية المحلية، وتحافظ بالتالي على صلات قوية مع السوق بفضل تنمية قدراتها في إطار عملية صياغة خطة عملها.

ومن المبادرات الأخرى التي تحققت في سياق المشروع مبادرة صحة الأسرة التي تستفيد منها حالياً 38 أسرة في منطقة باردو ميغويل. وتحسَّنت الظروف السكنية بعد تركيب مواقد صديقة للبيئة، ووضع حدود فاصلة واضحة بين أماكن عيش الأسرة ومناطق تربية الماشية. وتلقى المستفيدون أيضاً تدريباً على تنمية الأعمال الصغيرة، مثل البساتين ومشاتل النباتات العصيرية، وإدرار الدخل.

العمل التعاوني والوصول إلى الأسواق في البرازيل

يعود مشروع التنمية المستدامة في ولاية بياوي شبه القاحلة بالنفع على 89 بلدية في بياوي، ثاني أفقر ولاية في البرازيل. ويُشجع المشروع إنشاء التعاونيات المحلية وتعزيزها من خلال العمل أساساً في مجالات تربية النحل، وزراعة الكاجو، وتربية الماعز والأغنام التي تتميز سلاسل قيمتها بإمكانات كبيرة في تلك المنطقة شبه القاحلة. وفي وادي إتاييم، ساعد المشروع جمعية أسكوبيتانيا، وهي رابطة تركّز على تربية الماعز والأغنام، على توطيد مركزها والتحول إلى تعاونية. وتشاركت الجمعية بعد ذلك مع 16 رابطة أخرى لتكوين جمعية تعاونية محلية للمنتجين في عام 2017. تولت امرأة رئاستها. وتضم الجمعية التعاونية 305 أعضاء ويستفيد منها 227 1 منتجاً. ووفّر المشروع فريق مساعدة تقنية متخصصة لمساعدة الجمعية التعاونية على الوفاء بالمعايير المشدَّدة والأنظمة الصارمة لعملية التسجيل.

وشهدت الجمعية التعاونية بعد ذلك تطورات في نواح كثيرة شملت تحسين قدرتها التنظيمية والإدارية، وتكوين هوية لها، والاستثمار، وبناء قدرات الشباب، وتمكين المرأة في التعرف على

الأسواق وتتبع القطعان (أنشطة كانت حكراً على الرجال). وحسَّنت التعاونية عملياتها التسويقية عن طريق بيع الماعز والأغنام مباشرة إلى المسالخ في عاصمة الولاية، مما أدى إلى استبعاد الوسطاء وزيادة القيمة بنسبة 112 في المائة، وحقق ذلك بالتالي دخلاً أكبر وعائداً أوفر للأسر المستفيدة. ودخلت التعاونية أيضاً البرنامج الوطني للحصول على الغذاء، وعززت حضورها في المعارض المحلية والإقليمية. وباتت الآن أيضا مورداً هاماً يوفر الخدمات للمشروع نفسه، وتُمثِّل نموذجاً يقتدى به بين المنظمات المجتمعية. واستقبل المشروع بعثة من مشروعات يدعمها الصندوق في موزامبيق للتعلم وتبادل المعلومات عن عملها مع التعاونيات وتوفير سُبل الوصول إلى الأسواق.

في المكسيك، أوريليا زاباتا، إحدى المستفيدات من المشروع، تزرع الكانديليلا.
©IFAD/ Ana Rivera

قصة من الميدان
المجتمعاتِ المحلية في المكسيك تستخدم الموارد الغابية غير الخرجية استخداماً مستداماً وتُعزز دخلها

يُشارك حوالي 35 000 من السكان الفقراء في المناطق شبه القاحلة من شمال المكسيك ومناطق مكستيكا، في مشروع التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية الريفية في المناطق شبه القاحلة. ويهدف المشروع الذي انطلق في عام 2015 بتمويل مشترك من الصندوق وحساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي، بالتنسيق مع حكومة المكسيك، إلى تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الغابية غير الخشبية وزيادة دخل الرجال والنساء المشاركين في المشروع.

ويسعى المشروع إلى تعزيز التنمية الريفية في 12.4 مليون هكتار، ويستهدف 1 555 مجموعة من السكان. وساهم المشروع في إنشاء 62 مشروعاً ريفياً صغيراً وتجهيزه وتعزيزه، ودمج مجالات جديدة في برامج إدارة الغابات، مما سمح بتوفير إمدادات مستدامة من المواد الخام للتجهيز والتسويق. وعزَّز أيضاً القدرات البشرية والاجتماعية باستخدام حلقات التدريب التقني والإداري لتعزيز الإنتاج المستدام والوصول إلى الأسواق الريفية وقطاع الأعمال.

وتزرع الأُسر الريفية، بدعم من المشروع، أنواعاً محلية من قبيل بقلة الجدران (المستخدمة في الصناعات التحويلية)، وعُشبة الزعتر البري (لإنتاج الزيوت)، والكانديليلا (لإنتاج الشموع) كمصادر محتملة للدخل والعمل.

وتعيش أوريليا زاباتا في منطقة إخيدو توكستيبيك في بلدية راموس أريزبي. لقد عملت مع أسرتها في زراعة الكانديليلا منذ بداية أنشطة تجديد الغطاء النباتي في إطار مشروع التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية الريفية في المناطق شبه القاحلة. وساعد ذلك على تحسين تغذية أسرتها وحالتها الاقتصادية. وتقول: "نُنتج 40 كيلو كل أسبوعين، ونكسب من الكانديليلا حوالي 80 بيزو مكسيكي للكيلو. ويدفع زوجي ثمن الفاكهة وأحمل أنا تكاليف قضاء الأغراض، وندخر بعض المال للاحتياجات الأخرى أو للطوارئ. ويساعد ابني أسرته أيضا".

عمليات الصندوق في العالم حسب الإقليم

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

35 برنامجاً ومشروعاً جارياً*

بالشراكة مع 17 بلداً في الإقليم في نهاية عام 2018

2 برنامجان ومشروعان جديدان

في البوسنة والهرسك وجورجيا، وتمويل إضافي لمشروع جار في تركيا

5 برامج جديدة للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج في أرمينيا، ومصر، وجورجيا، وقيرغيزستان، وجمهورية مولدوفا

846.6 مليون دولار أمريكي

استثمرها الصندوق

في الحافظة الجارية في الإقليم

40.9 مليون دولار أمريكي

من الموافقات الجديدة في عام 2018*

*باستثناء التمويل الذي يديره صندوق غزة والضفة الغربية

23 بلداً

ألبانيا
الجزائر
أرمينيا – 1
أذربيجان – 1
البوسنة والهرسك – 2
جيبوتي – 2
مصر – 3
جورجيا – 1
العراق – 1
الأردن – 2
قيرغيزستان – 3
لبنان – 1
الجبل الأسود – 1
المغرب – 4
جمهورية مولدوفا – 2
الصومال
السودان – 3
الجمهورية العربية السورية
طاجيكستان
تونس – 3
تركيا – 3
أوزبكستان – 2
اليمن

تشير الأرقام إلى البرامج والمشروعات الجارية

بلدان لديهما منح جارية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

المصروفات السنوية من القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون

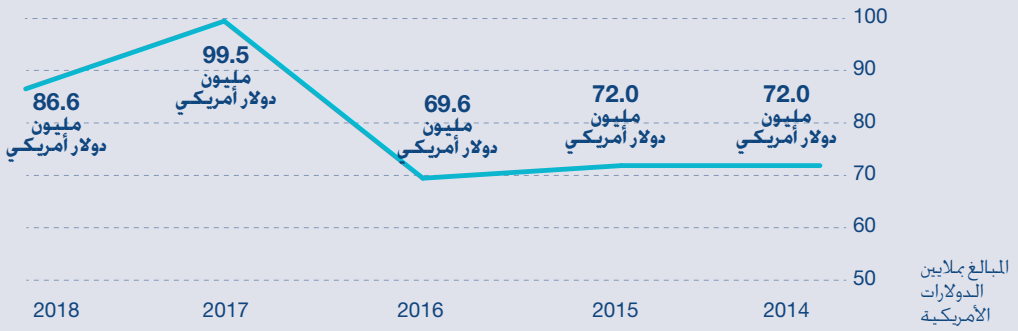

الأردن

مشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي يقوي سلاسل القيمة، ويُعزز **الخدمات المالية**، ويُشجِّع **مشاركة النساء**.

تكوين/تعزيز

238 جماعة ادخار وائتمان

%60 من أعضائها نساء

توقيع

100 من **اتفاقيات المِنح**

%66 منها للنساء

إنشاء **59 مدرسة حقلية للمزارعين** تمثل النساء

%43 من المشاركين فيها

التركيز على مشاركة المرأة في الأردن

يُعزز مشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي الذي يدعمه الصندوق في الأردن سلاسل قيمة البستنة، ويدفع عجلة الخدمات المالية الريفية، ويُشجِّع ريادة الأعمال بين السكان الريفيين في خمس محافظات. ويوفّر المشروع مقومات التمكين للمرأة عن طريق تشجيع مشاركتها في مدارس المزارعين الحقلية وفي جماعات الادخار والائتمان.

وقام المشروع بتكوين أو تعزيز 238 جماعة ادخار وائتمان بمشاركة 192 3 عضواً (60 في المائة منهم نساء). ووفرت تلك الجماعات مقومات التمكين للنساء من خلال برامج إرشاد تُركّز على مهارات القيادة وإنشاء الأعمال. واستخدمت النساء ما تحقق من مدخرات لاستثمارها في أعمال خاصة من قبيل مشاتل النباتات، والصوبات الزراعية، وزراعة الفطر. ووقّع المشروع 100 اتفاق من اتفاقات المنح مع الجماعات والأفراد بما مجموع قيمته 250 000 دولار أمريكي، وحصلت النساء على ثلثي تلك المنح. ويسعى المشروع ليس فقط إلى زيادة وصول النساء إلى الأصول وسيطرتهن عليها، بل وكذلك تمكينهن من خلال تقلد المناصب القيادية. وقلل شراء المعدات من خلال المنح عبء العمل الواقع على النساء، وحسَّن كفاءة إنتاجهن وجودته، وأشارت بعضهن إلى زيادة دخلهن بفضل ممارسات الزراعة المحسَّنة والمساعدة التقنية في مجال التجهيز.

وأنشأ المشروع أيضاً 59 مدرسة حقلية تركّز على زراعة المحاصيل من أجل تحسين إنتاج الزيتون، والكروم، والزعتر البري، والطماطم، والبامية، والخيار، وشكّلت فيها النساء 43 في المائة من المشاركين. وساعد ذلك على اعتراف المجتمع المحلي بدور المرأة كمزارعة قائمة بذاتها. وركّزت 13 مدرسة حقلية أخرى على جوانب التجهيز في سلسلة القيمة، مما زاد من إمكانية استفادة النساء من المشروعات. ودرَّب المشروع حتى الآن 11 مهندسة، وتم تعيينهن لتوسيع مشاركة المرأة في هذه المدارس.

إدارة المراعي والمياه في تونس

يهدف برنامج التنمية الزراعية الرعوية وتشجيع المبادرات المحلية في الجنوب الشرقي – المرحلة الثانية في تونس إلى تحسين الإنتاجية والإدارة المستدامة لأراضي المراعي المشاع والخاصة، وإدارة وإنتاجية نُظم الفلاحة البعلية والمروية في ولايتي تطاوين وقبلي (جنوب تونس). ودعم البرنامج الذي يستهدف مباشرة 66 000 شخص من سكان الريف، إنشاء 36 جماعة للتنمية الفلاحية من أجل إدارة أراضي المراعي بطريقة تشاركية.

وتم استصلاح أكثر من 78 000 هكتار من أراضي المراعي منذ مايو/أيار 2015، وتُركت تلك الأراضي كي تستعيد حالتها. وبدأ المشروع يؤتي أولى ثماره التي تجسدت في تحسّن ملحوظ في الغطاء النباتي، بما في ذلك تجديد قوي للأنواع ذات القيمة الرعوية العالية، بالاقتران مع تراجع في الأنواع الدخيلة. وتحققت أيضاً زيادة في إنتاج النباتات العلفية بنسبة تراوحت بين ما يقرب من 20 و30 في المائة مقارنة بأراضي المراعي غير المطوَّرة.

وساعد استصلاح أراضي المراعي على الحد من التأثيرات السلبية لتغيُّر المناخ، وزيادة قدرة الرعاة على الصمود في مواجهة الحرارة والجفاف. وتخفيفاً من الضغوط الواقعة على أراضي المراعي، وضماناً لتوسيع رعي الحيوانات، أنشأ البرنامج آبار مياه وأعاد تأهيل نقاط المياه والخزانات. وعادت الحياة البرية بعد تلك الإجراءات إلى منطقة البرنامج، وشوهدت غزلان وثعالب.

ومن العناصر الأخرى للبرنامج توسيع فرص عمل الفئات المحرومة، مثل الشباب والنساء. وحصل حتى الآن 161 شخصاً (80 في المائة منهم نساء) على تدريب على إنشاء أعمال صغيرة. وساهمت أيضاً نتائج البرنامج في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالعمل المناخي والحياة على الأرض.

النُهج المجتمعية تترسخ في السودان

شهدت منطقة البطانة في السودان خلال السنوات الأخيرة تصاعداً في النزاعات على المياه، والغابات، وأراضي الرعي بين المزارعين المستقرين والسكان الرعويين. وأدّت تدفقات الرعويين الفارين من انعدام الأمن في جنوب السودان المجاور إلى فرض مزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية المحدودة. وساعد مشروع التنمية الريفية المتكاملة في البطانة الذي يدعمه الصندوق على إنشاء 12 شبكة لإدارة الموارد الطبيعية المجتمعية. وتُشكل هذه الشبكات التي تعمل ككيانات قانونية همزة وصل هامة بين لجان التنمية المجتمعية ومؤسسات الولايات، وهو ما يساعد على معالجة قضايا التنمية المحلية، والحد من التوترات، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ. ومكّنت الشبكات المجتمعات المحلية المستقرة على تسجيل المراعي المشاع والغابات لضمان حقوق الأراضي العرفية، والتصدي أيضاً بشكل موحّد لتحديات إدارة الموارد الطبيعية.

من ذلك على سبيل المثال أن شبكة "العديد" تهدف إلى حماية خزانات مراعي المجتمع المحلي عن طريق إنشاء حدود مرئية، والتوعية بين المجتمعات المحلية المستقرة والرحالة، وتشجيع الأفراد على زراعة المنطقة المحيطة بالخزانات لتكون منطقة

عازلة، وإدارة مسارات الماشية لتسهيل حركة الرعويين. ويكفل نهج القواعد الشعبية إزاء إدارة الموارد الطبيعية عدم تجاهل القضايا الناشئة بين الرعويين والمزارعين المستقرين، وإعلاء صوت المجتمعات المحلية الرعوية.

ويعمل أيضاً قادة الشبكة وشيوخ المجتمع المحلي معاً لإيجاد فرص عمل قادرة على الاستمرار من أجل الشباب، نظراً لأن الافتقار إلى الوظائف يدفع الشباب إلى النزوح والهجرة إلى المدن الكبرى. وتوفِّر مثلاً شبكة "التساب" لجماعات الشباب فرصاً لكسب الدخل من أشغال تتراوح بين الحدادة والعمل في مراكز تعبئة أنابيب الغاز، بالاستناد إلى المساهمة في استكشاف الاحتياطيات الغابية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المجتمعات المحلية.

في تركيا، غانيم تونسر تحوِّل الفراولة إلى دخل.
©IFAD/Pervin Yaklav

قصة من الميدان
حقول الفراولة في تركيا تعود بالدخل على النساء الريفيات

تعتز غانيم تونسر بمزرعة الفراولة الجديدة التي تمتلكها. وتقول غانيم التي كانت تزرع الخضروات من قبل لاستهلاك أسرتها "نستطيع إنتاج حوالي ثلاثة أطنان من الفراولة الطازجة، وهو محصول سهل، ومربح، وجميل".

وهذه المزرعة التي تبلغ مساحتها دونم (1 000 متر مربع) والتي كانت قد أنشئت في عام 2017 بفضل مشروع إعادة إحياء مستجمع نهر مورات الذي يدعمه الصندوق، واحدة من أربع مزارع فراولة جديدة مموَّلة من المشروع في قرية أوزديليك. واستهدف المشروع القرى النائية، مثل القرية التي تعيش فيها غانيم التي تقع في منطقة جبلية نائية من تركيا حيث تشيع المجتمعات الأبوية التقليدية، وذلك في جهوده من أجل تمكين الرجال والنساء في صنع القرار وتحسين إدارة الموارد وأنشطة إدرار الدخل.

وحوَّلت النساء، بمساعدة من المشروع، الأراضي إلى مورد ثري. وتقول غانيم "نوفِّر السماد العضوي لمحصولنا من الفراولة بدعم تقني من المشروع".

وتُشكل النساء الريفيات، مثل غانيم، حوالي نصف المستفيدين من المشروع، وبعضهن يكسبن دخلهن للمرة الأولى في حياتهن. وتقول غانيم التي تستمتع بدورها الجديد الذي تدير فيه مشروعاً حراً تعتمد فيه على نفسها "نبيع الفراولة بما لا يقل عن 5 ليرات للكيلو غرام في السوق ومتاجر البقالة".

وغانيم ليست وحدها، فقد شهدت منطقة المشروع زيادة في الدخل السنوي بما يصل إلى 7 000 ليرة تركية للأسرة (حوالي 1 300 دولار أمريكي).

وتقول غانيم "لم تكن لدينا أي مشكلات في التسويق. ونأكل في الوقت نفسه الفراولة ونصنع منها المربى لاستهلاكنا، ونرسلها أيضاً لأقاربنا".

وفي حين أن الفوائد النقدية لمزرعة الفراولة الجديدة واضحة، هناك أيضاً فوائد اجتماعية: "نستقبل أحياناً جيراننا في حقول الفراولة بعد الظهر ونحتسي معاً الشاي ونجمع الفراولة".

عمليات الصندوق في العالم حسب الإقليم

أفريقيا الغربية والوسطى

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

34 برنامجاً ومشروعاً جارياً

بالشراكة مع 21 بلداً في الإقليم في نهاية عام 2018

11 برامج ومشروعات جديدة

في بنن، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وغابون، وغينيا، وليبريا، ومالي، والنيجر، والسنغال، وسيراليون، وتوغو، وتمويل إضافي لمشروعات جارية في كابو فيردي، وموريتانيا، ونيجيريا، وسيراليون

3 برامج جديدة للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج في بنن، وكابو فيردي، وموريتانيا

1 321.7 مليون دولار أمريكي

استثمرها الصندوق

في الحافظة الجارية في الإقليم

372.6 مليون دولار أمريكي

من الموافقات الجديدة في عام 2018

24 بلداً

بنن ● – 2
بوركينا فاسو – 2
كابو فيردي ● – 1
الكاميرون – 1
جمهورية أفريقيا الوسطى
تشاد ● – 1
الكونغو – 1
كوت ديفوار ● – 2
جمهورية الكونغو الديمقراطية – 3
غينيا الاستوائية
غابون
غامبيا ● – 1
غانا ● – 2
غينيا – 2
غينيا بيساو – 1
ليبريا ● – 2
مالي – 2
موريتانيا ● – 2
النيجر ● – 1
نيجيريا ● – 2
سان تومي وبرينسيبي – 1
السنغال – 2
سيراليون – 2
توغو – 1

تشير الأرقام إلى البرامج والمشروعات الجارية

● بلدان لديها منح جارية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

المصروفات السنوية من القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون

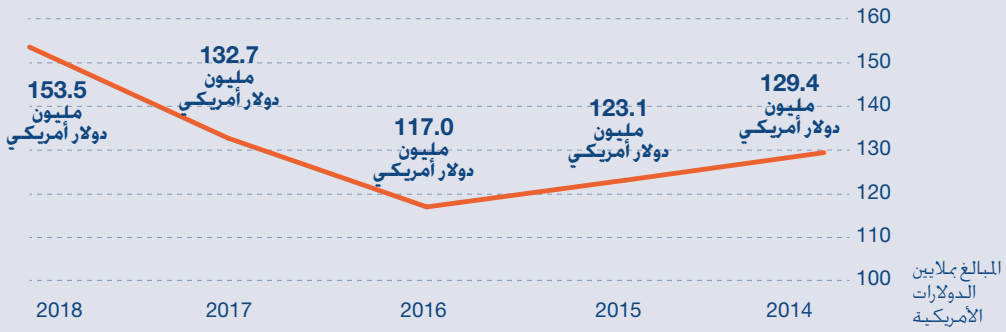

كابو فيردي

برنامج الفرص الاجتماعية الاقتصادية الريفية يُحسِّن **إنتاجية** المزارعين.

ويهيئ **بيئة** مستدامة، ويبني القدرة على **الصمود** في مواجهة تغيُّر المناخ.

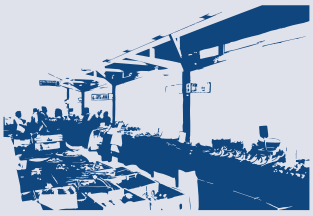

بناء أكثر من
100 مرفق للأسواق والتجهيز
وتحسين سُبل الوصول إلى الأسواق

التدريب على الممارسات الجيدة والتكنولوجيا المقدّمة إلى
4 000 من المزارعين ومربي الماشية

وإصلاح/إنشاء
10 آبار وخزانين

إنقاذ الأطفال من سوء التغذية في النيجر

يُشكل برنامج تنمية الزراعة الأُسرية الذي يدعمه الصندوق في مناطق مارادي وتاهوا وزيندر في النيجر آلية رئيسية لتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للنيجر ومبادرة رئيسها للأمن الغذائي والتغذية. ومنذ عام 2016، ساعد برنامج تنمية الزراعة الأسرية على خفض نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد في مناطق البرنامج من 18 في المائة إلى 14.8 في المائة، أي ما يعادل 000 58 طفل.

ويزيد برنامج تنمية الزراعة الأسرية الإنتاجية والإنتاج المستدامين من خلال تحسين سُبل الوصول إلى المياه، والبذور المحسَّنة، وممارسات إدارة الأراضي. واستُصلح خلال ثلاث سنوات 000 11 هكتار ويجري تجديد 065 75 هكتاراً بمساعدة الإنسان. وبعد حصول أكثر من 500 4 أسرة على سُبل مضمونة للوصول إلى مياه ري المحاصيل، ازدادت الغلات بما متوسطه 20 في المائة – بلغت الزيادة 52 في المائة للمحاصيل المروية و42 في المائة للدخن.

ودعم البرنامج إنشاء مخازن حبوب لضمان توافر الأغذية للنساء والأُسر الضعيفة أثناء فترات نقص الأغذية. وبالإضافة إلى ذلك، حصلت الأسر على 568 2 مجموعة أدوات لتربية الماعز من أجل تحسين تغذية الأطفال من خلال استهلاك حليب الماعز. وتُيسِّر مراكز التحسين والإنعاش التغذوي الثلاثة والسبعين التي أنشئت في منطقة التدخلات إدارة جلسات عملية لرعاية الأطفال المصابين بسوء التغذية وتقديم تجارب إيضاحية غذائية.

وانضم مانحون آخرون إلى هذه الجهود، ليصبح بذلك برنامج تنمية الزراعة الأسرية مجمَّعاً للتمويل الإنمائي نظراً لأن 34 في المائة (75 مليون دولار أمريكي) من موارده تُقدَّم من التمويل المشترك. وتعهدت حكومة النيجر باستثمار حوالي 33.4 مليون دولار أمريكي في هذا البرنامج.

تعزيز الاستراتيجيات الشاملة والمناصرة للفقراء في كابو فيردي

انخفضت معدلات الفقر في كابو فيردي من 58 في المائة في عام 2002 إلى 35 في المائة في عام 2015، وتستهدف الحكومة الوصول بمعدل الفقر إلى 28 في المائة بحلول عام 2021. ويُمثِّل برنامج الترويج للفرص الاقتصادية والاجتماعية الريفية الذي يدعمه الصندوق شريكاً إنمائياً استراتيجياً في هذه الجهود. ويُعزز هذا البرنامج المؤسسات المحلية وهياكل التسيير سواءً من أجل تحسين إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة، وإنتاجهم، ودخلهم، أو لتهيئة فرص مستدامة للعمل من أجل المزارعين الفقراء، لا سيما النساء والشباب.

ومنذ عام 2012، استفادت من البرنامج 816 10 أسرة ضعيفة، وذلك أساساً من خلال 497 مشروعاً صغيراً مدفوعاً بقوى المجتمع المحلي، وتشييد 44 مرفقاً تعليمياً وصحياً. وولَّد ذلك أكثر من 000 2 وظيفة جديدة، 30 في المائة منها للشباب.

واستُكملت هذه المبادرات بتدريب على الممارسات الجيدة والتكنولوجيات لما عدده 500 3 مزارع، و600 من مربي الماشية. وساعد البرنامج أيضاً على تحسين وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق، وإنشاء وإعادة تأهيل 54 مرفقاً للأسواق، و51 مرفق تجهيز و10 آبار مياه.

ويستفيد مكوِّن المناخ في هذا البرنامج من المعارف والقدرات المحلية. ويعتمد المكوِّن على التفاعل مع المؤسسات المسؤولة عن التكيُّف مع تغيُّر المناخ. وتشمل النتائج صون التربة في 100 هكتار؛ وإنشاء 4 هكتارات من المدرجات؛ وإعادة تشجير 35 هكتاراً؛ وإصلاح خزانين.

وفي غضون السنوات الثلاث المقبلة، سيستثمر برنامج الترويج للفرص الاقتصادية والاجتماعية الريفية في تعبئة المياه، وفي الإدارة، وفي سلاسل القيمة الزراعية الشاملة المناصرة للفقراء. وسيسهّل تحسين توافر المياه وزيادة كفاءة استخدامها إحداث تحوّل في قطاع الزراعة في البلد.

الحد من الفقر الريفي في غامبيا، مع التركيز على النساء والشباب

تتوخى خطة التنمية الوطنية في غامبيا للفترة 2017–2020 تحولاً نحو اقتصاد أخضر مدفوع باستثمارات القطاع الخاص في قطاع الأعمال الصغيرة والمشروعات المتناهية الصغر التي تحقق فوائد مستدامة وشاملة، ويكون للشباب والنساء دور رئيسي فيها. ويُمثل المشروع الوطني لتنمية الأراضي الزراعية وإدارة المياه الذي يدعمه الصندوق أداة استراتيجية لتحقيق ذلك الطموح. وبعد خمس سنوات من العمليات، حقّق المشروع فوائد لأكثر من 10 000 أسرة (80 في المائة منها ترأسها نساء)، من خلال استثمارات هائلة في البنية الأساسية لتنمية مستجمعات المياه (أكثر من 40 مليون دولار أمريكي). ويشمل هذا الاستثمار 3 000 هكتار من مناطق زراعة المحاصيل في المرتفعات، و810 هكتارات من مخططات الري بمياه المد، و760 5 هكتاراً من مخططات التحكم في المياه في الأراضي المنخفضة، و240 هكتاراً من مخططات إنتاج الخضروات في القرى. وبالإضافة إلى ذلك، وسعياً إلى ضمان تحقيق منافع أطول أجلاً، وضعت برامج محددة للتدريب على إدارة الأراضي والمياه اللازمة لزراعة الأرز والخضروات.

وتم في إطار المشروع إنشاء و/أو إعادة تأهيل أكثر من 36 كيلومتراً من الطرق لتحسين الوصول إلى الأسواق. ودعم المشروع أيضاً توحيد 6

منظمات للمنتجين (تعاونيات) تضم أكثر من 12 000 عضو. وفي عام 2018، شملت مزايا العضوية إمكانية الحصول على ما يقرب من 830 طناً من أسمدة الأرز، وازداد بالتالي متوسط الغلات من 3 أطنان إلى 4 أطنان للهكتار. وبالإضافة إلى ذلك استثمر المشروع أكثر من 500 000 دولار أمريكي من خلال إنشاء صندوق لحفز الاستثمارات الرأسمالية من أجل دعم 24 مشروعاً زراعياً لإنتاج الأرز ومحاصيل البستنة. ويعمل هذا الصندوق كبرنامج مول بمنحة نظيرة، وتشمل مجالات الاستثمار الجرارات الزراعية، والآبار لتوفير المياه باستمرار للزراعة البستانية.

ميشيل أوتونو يعمل في مزرعة الأسماك التي يمتلكها في الكاميرون.
©IFAD/David Paqui

قصة من الميدان
رواد المشروعات الشباب يحيون تربية الأحياء المائية في الكاميرون

يهدف مشروع الترويج للمبادرات الفردية في تربية الأحياء المائية إلى تعزيز المشروعات الجزية التي تهيئ فرصاً للعمل في ثلاث مناطق من البلد. ويكمن نهجه الابتكاري في إدخال بُعد ريادة الأعمال في إطار نموذج لحاضنات الأعمال. وسيجري إنشاء أكثر من 300 من المشروعات الصغيرة التي ستهيئ 1 500 فرصة عمل في سلاسل قيمة الأسماك، وتدير النساء 30 في المائة من هذه الأعمال، ويدير الشباب 50 في المائة منها.

وخلال السنة الأولى من الدعم المقدَّم من الصندوق، حقق رواد الأعمال الشباب في منطقة المشروع معدلات بقاء لليرقات بلغت 60 في المائة (أي أكثر بمقدار ثلاث مرات عن المستوى الوطني). وأنتجت 380 000 يرقة، ووزِّعت على منتجي الأحياء المائية في ثلاثة أقاليم تُمثل إنتاجاً إضافياً بما قدره 230 000 كيلوغراماً من الأسماك (5 في المائة من إنتاج تربية الأحياء المائية الوطني).

وفي عام 2016، بدأ ميشيل أوتونو، وهو متزوج وله أربعة أطفال، مشروعاً لتربية الأحياء المائية. ودرَّب المشروع ميشيل على إنتاج الأسماك وتغذيتها وتسويقها، وزوّده بما عدده 10 000 زريعة و50 كيساً من أعلاف الأسماك. وفي غضون سنتين، توسع ميشيل من بركتين للأسماك إلى 10 برك، وبات يبيع كل إنتاجه من الأسماك للنساء لإعادة بيعه في مدينة مبالمايو. ويقول ميشيل "قبل الانضمام إلى المشروع، كان من الصعب أن أكسب 87 دولاراً في الشهر. وأما اليوم، فإن دخلي الصافي الشهري من تربية الأحياء المائية يبلغ 870 دولاراً أمريكياً". ويضيف قائلاً "يعمل لدي موظفان دائمان، وثلاثة عشر موظفاً مؤقتاً. واستخدم دخلي في إرسال أطفالي إلى المدرسة، وإطعام أسرتي، وكذلك العناية بأمي".

والتحدي الذي يواجهه ميشيل هو الأحوال الجوية غير المتنبأ بها بسبب تغيُّر المناخ. ويستطيع ميشيل التغلب على ذلك بدعم من أحد أخصائيي الإرشاد. ويقول: "أنصح الشباب هنا بمحاولة تربية الأحياء المائية لأنها مورد رزق عظيم".

المعالم البارزة في الحافظة وبيانات التمويل

الموافقات الجديدة على تمويل الصندوق للبرامج والمشروعات

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

بلغ مجموع القروض والمِنح التي اعتمدها الصندوق في عام 2018، أي في السنة الثالثة والأخيرة من دورة التجديد العاشر لموارد الصندوق، ما قيمته 1 189.1 مليون دولار أمريكي، ليصل بذلك المجموع الإجمالي إلى 3 321.5 مليون دولار أمريكي خلال تلك الدورة. ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم خلال السنة الأولى من التجديد الحادي عشر للموارد إلى حوالي 1 700 مليون دولار أمريكي.

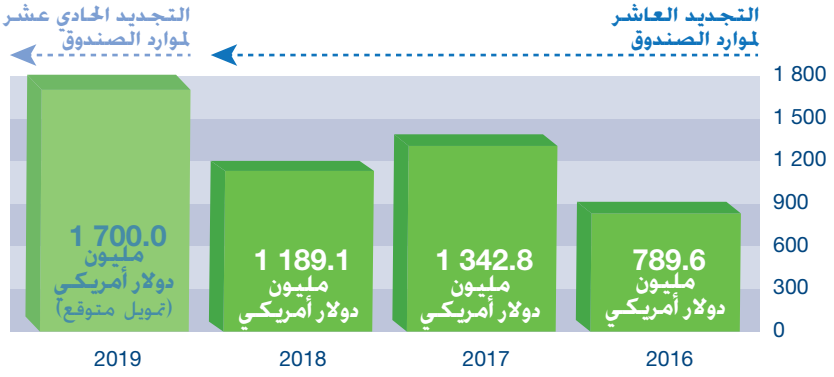

المبالغ المصروفة من قروض الصندوق ومِنحه

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

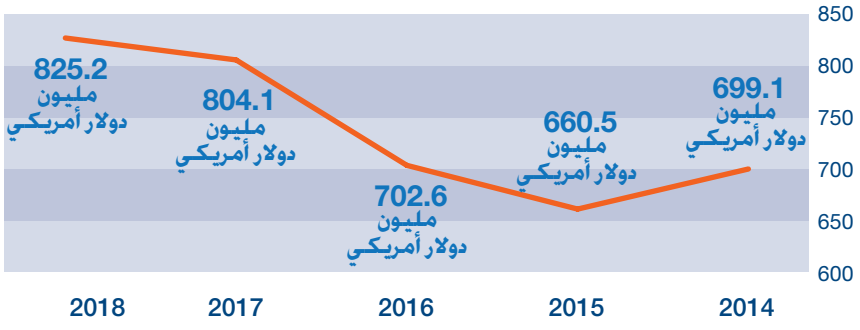

%53

من جميع استثمارات الصندوق المعتمدة في عام 2018 خُصصت لأفريقيا

في عام 2018، ازدادت الوظائف في الميدان من

%18

إلى %30

الحافظة الجارية للصندوق في عام 2018

التمويل المقدّم من الصندوق **7.1 مليارات دولار أمريكي**

206 مشاريع جارية

في **92** بلداً

المساهمات المحلية
5 مليارات دولار أمريكي

التمويل المشترك الدولي
3.1 مليارات دولار أمريكي

المِنح الجارية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة 2018

التمويل المقدَّم من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة **278.9 مليون دولار أمريكي**

39 مِنحة جارية

في **38** بلداً

الحافظة الجارية للصندوق في عام 2018*

التمويل المقدّم من الصندوق **273 مليون دولار أمريكي**

215 مِنحة

في **133** بلداً

* باستثناء المِنح المنجزة، أو الملغاة، أو المغلقة، أو المعلقة، أو المنتهية في 2018/12/31.

الحافظة الجارية للصندوق 2014–2018

المبالغ بمليارات الدولارات الأمريكية

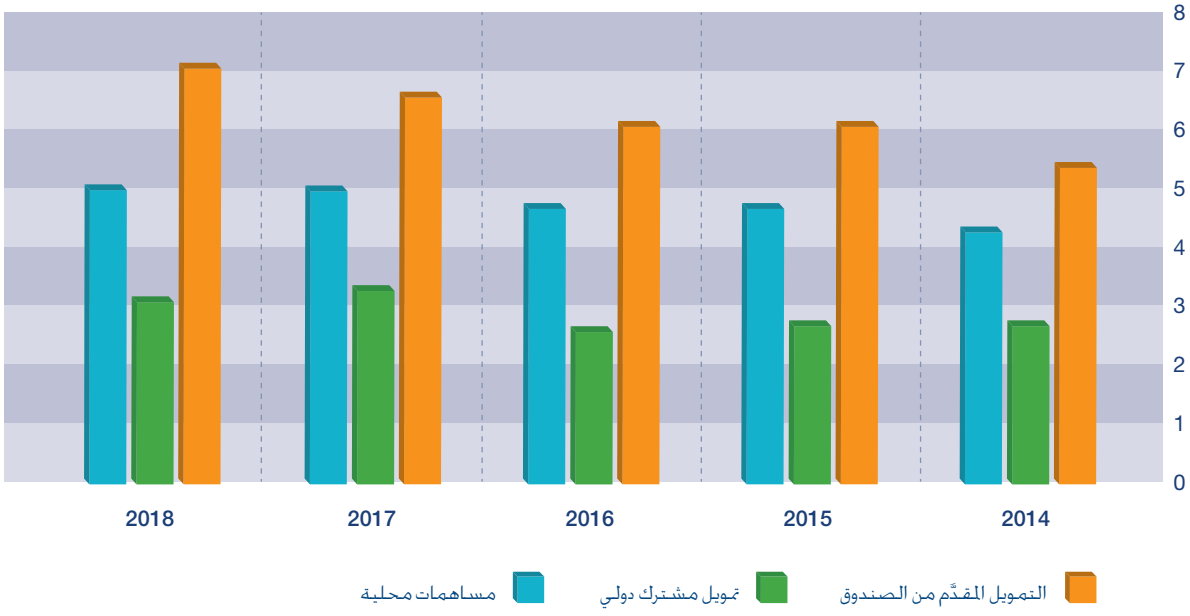

التمويل المشترك للبرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق المعتمدة في عام 2018

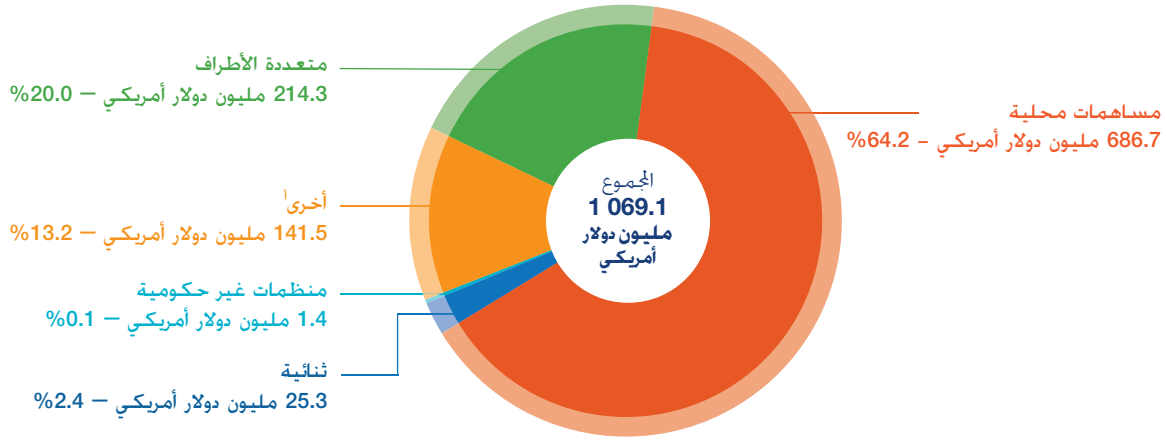

[1] تشمل مصادر التمويل الأخرى التمويل الجماعي أو التمويل من خلال ترتيبات مماثلة، والتمويل من موارد القطاع الخاص، والتمويل الذي لم يكن مؤكداً وقت صدور موافقة المجلس التنفيذي.

أهم مجال من مجالات عمل الصندوق هو الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية. ويستأثر هذا القطاع بما نسبته 34 في المائة من قيمة القروض والمِنح الجارية. ويُمكّن ذلك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من زيادة إنتاجيتهم، والتكيُّف مع تغيُّر المناخ، وزيادة الميكنة. ويمكّنهم أيضاً من إدارة الموارد الطبيعية على نحو أكثر استدامة، ويزيد من الكفاءة.

واحتل التمويل الريفي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 المرتبة الثانية، إذ استأثر بما نسبته 19 في المائة من الأموال المستثمرة. ويهدف هذا التمويل إلى ضمان إمكانية وصول النساء والرجال الريفيين إلى الخدمات المالية، مثل خدمات الائتمان والادخار والتأمين، من أجل بناء أعمالهم وإدارة ما يواجهونه من مخاطر. ويموِّل حوالي 14 في المائة من الاستثمارات الجارية أعمال تحسين الأسواق وما يرتبط بها من بنية أساسية، مثل الطرق ومرافق التخزين.

تمويل الحافظة الحالي للصندوق حسب القطاع

(في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017)

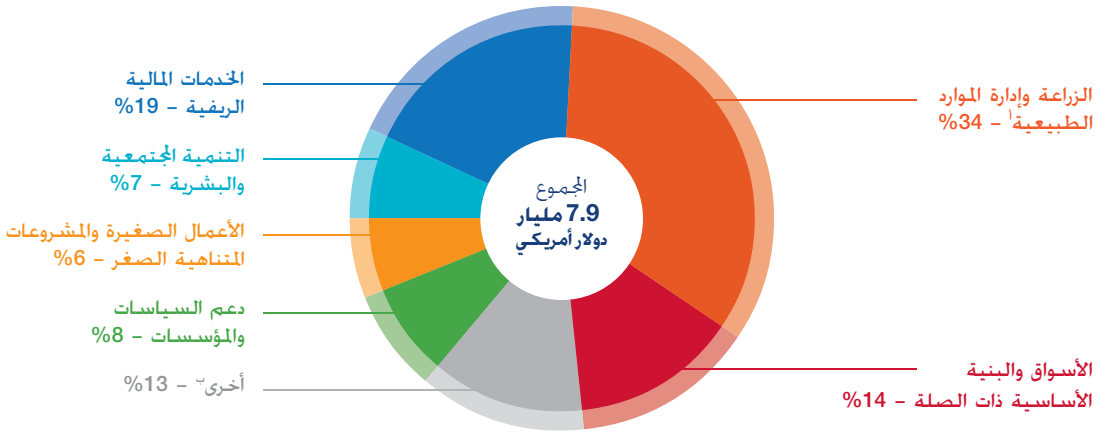

[1] تشمل الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية الري، والمراعي، ومصايد الأسماك، والبحوث، والإرشاد والتدريب.

[2] تشمل القطاعات الأخرى التواصل، والثقافة والتراث، والتخفيف من الكوارث، وإنتاج الطاقة، ورسوم التمويل والإعداد، وإدارة المعرفة، والإدارة والتنسيق، والرصد والتقييم، والموارد غير المخصصة.

ساهمت الدول الأعضاء بما مجموعه 1.13 مليار دولار أمريكي من التمويل المشترك الثنائي للبرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق منذ عام 1978. والجهات الثنائية الست الأولى المشاركة في التمويل هي إسبانيا، وفرنسا، وألمانيا، وهولندا، وبلجيكا، والمملكة المتحدة، التي قدَّمت معاً أكثر من 75 في المائة من مجموع التمويل المشترك الثنائي.

التمويل المشترك من الدول الأعضاء المانحة (الثنائية) للبرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق، 1978–2018[أ]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

الدانمرك	%4.7 / 52.7	إسبانيا	%31.6 / 357.4
السويد	%4.3 / 48.9	بلجيكا	%8.6 / 96.9
المملكة المتحدة	%7.1 / 80.6	سويسرا	%1.9 / 21.8
النرويج	%2.7 / 30.5	فرنسا	%10.6 / 119.9
الولايات المتحدة	%2.0 / 22.2	كندا	%3.6 / 40.1
ألمانيا	%9.0 / 102.1	هولندا	%8.7 / 98.6

المصدر: نظام المِنح والمشروعات الاستثمارية.

[أ] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج ومشروع مقدَّم إلى المجلس التنفيذي. وتُمثِّل المبالغ والنسب المئوية المبيَّنة هنا حصة كل جهة ثنائية في مجموع التمويل المشترك الثنائي البالغ 130 1 مليون دولار أمريكي. ولا تشمل الأرقام مشاركة الجهات الثنائية في التمويل الجماعي أو ترتيبات التمويل المماثلة. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

ساهمت الجهات المانحة المتعددة الأطراف بما مجموعه 3.3 مليار دولار أمريكي من التمويل المشترك للبرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق منذ عام 1978. والجهات المانحة الأربع الأولى هي صندوق الأوبك للتنمية الدولية، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (مجموعة البنك الدولي)، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وساهمت هذه الجهات المانحة الأربع معاً بأكثر من 50 في المائة من مجموع التمويل المشترك المتعدد الأطراف.

التمويل المشترك من الجهات المانحة متعددة الأطراف للبرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق، 1978–2018[أ]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

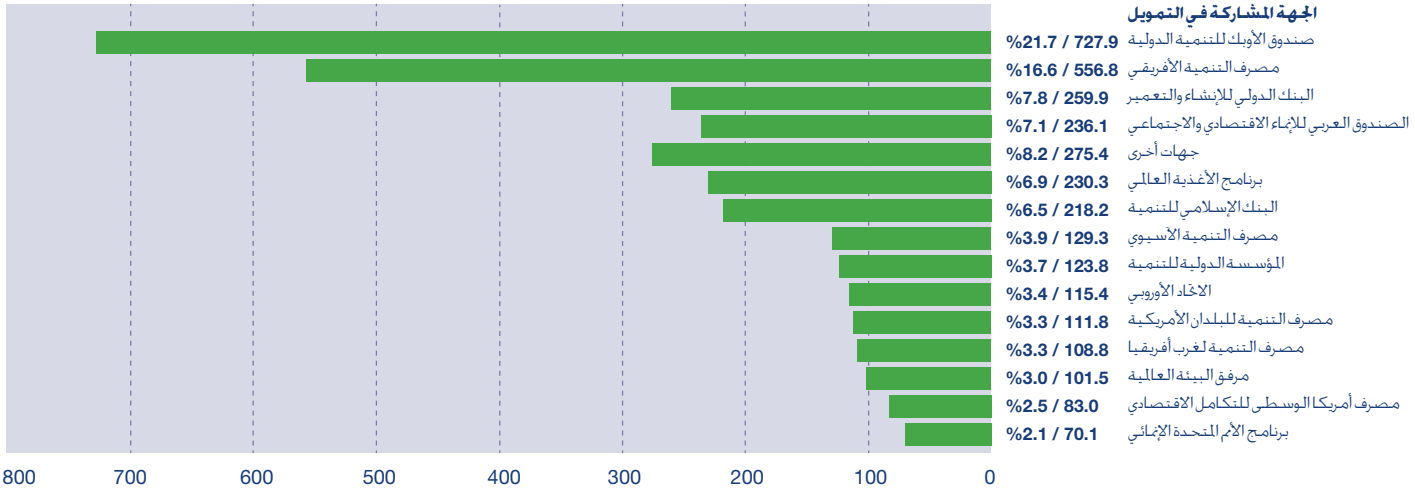

المصدر: نظام المِنح والمشروعات الاستثمارية.

[أ] المبالغ المبيَّنة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج ومشروع مقدَّم إلى المجلس التنفيذي. وتمثِّل المبالغ والنسب المئوية المبيَّنة هنا حصة كل جهة متعددة الأطراف في مجموع التمويل المشترك المتعدد الأطراف البالغ 3 348.1 مليون دولار أمريكي. ولا تشمل الأرقام مشاركة الجهات المتعددة الأطراف في التمويل الجماعي أو ترتيبات التمويل المماثلة. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

أبرز ملامح العام

2018

الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية – الالتزام بمبلغ 45 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا، والكاريبي والمحيط الهادي لدعم صندوق جديد للمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة المؤثرة

توقيع الاتفاق الإطاري للاعتماد مع الصندوق الأخضر للمناخ لتهيئة الإمكانات لتمويل مشروعات الصندوق المناخية التي توفّر مقومات التمكين للسكان الريفيين

إنشاء **مرفق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المشترك بين الصين والصندوق** لتسريع تبادل المعرفة وتعزيز الصلات بين الأعمال

إطلاق **بوابة الحلول الريفية** لجمع الخبرات والمعارف وتبادلها في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

التميُّز التشغيلي لإحراز النتائج – عملية أُنجزت لدعم تطبيق اللامركزية وتعزيز أداء الصندوق وإسهامه في خطة عام 2030

اللامركزية – يمضي التنفيذ بوتيرة تفوق الغاية المتوخاة

عملية التصنيف الائتماني – تعزيز الإدارة المالية الداخلية

تقارير تقييم الأثر – إنجاز 17 تقييماً تمكن الصندوق بفضلها من قياس أثر الاستثمارات بفعالية

السياسة الجديدة بشأن منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين نفذت بأثر فوري

ترجمة الموقع الشبكي للصندوق إلى جميع اللغات الرسمية

التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق: تمويل التنمية في جميع أنحاء العالم

يوجه برنامج عمل الصندوق الأموال من مختلف المصادر لصالح النساء والرجال الريفيين في العالم النامي.

انتشار المشروعات التي يدعمها الصندوق

الخدمات المالية الريفية

16.1 مليون
عدد المدّخرين الطوعيين

39:61

7.7 ملايين
عدد المقترضين النشطين

35:65

إدارة الموارد الطبيعية

3 ملايين هكتار
تخضع لممارسات الإدارة المحسَّنة

58 000 هكتار
تخضع لمخططات الري

التسويق

13 930
كيلومتراً من الطرق أنشئت/أعيد تأهيلها

2 709
مرافق تسويقية أنشئت/أعيد تأهيلها

المشروعات الصغرى

91 250
مشروعاً وصل إلى خدمات تعزيز الأعمال

التكيُّف مع تغيُّر المناخ

1.5 مليون
من أفراد أسر أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء تلقوا دعماً لمواجهة آثار تغيُّر المناخ

التكنولوجيات الزراعية

2.6 مليون
شخص مدرَّب على ممارسات/تكنولوجيات الإنتاج المحصولي والحيواني

47:53

97.9 مليون شخص
يستفيدون من الخدمات

50:50

نسبة النساء إلى الرجال من الأشخاص الذين يحصلون على الخدمات

تقيس مؤشرات الانتشار العدد التراكمي للأشخاص الذين يحصلون على خدمات من جميع المشروعات الجارية. وفي حين أن المؤشرات الفردية لا تشير إلا إلى عدد المشاركين في نشاط محدَّد، يشمل الرقم الإجمالي جميع المستفيدين المباشرين وأفراد نفس الأسرة. تتعلق الأرقام بعام 2017.

تحت المجهر:
تقارير تقييم الأثر

أدخل الصندوق إطار الفعالية الإنمائية لضمان تقييم الأثر تقييماً موضوعياً والإبلاغ عنه، مدفوعاً في ذلك بأهداف التنمية المستدامة التي تُعزز تجديد التركيز على الإدارة المستندة إلى النتائج ونُظم الرصد والتقييم المؤسسية. وتولِّد تقييمات الأثر، من خلال جمع بيانات دقيقة، أدلة عالية الجودة من المشروعات التي يدعمها الصندوق لاستخدامها في تحديد الأثر والاسترشاد بها في اتخاذ القرارات وتعلم الدروس المستفادة.

وتماشياً مع إطار الفعالية الإنمائية، يلتزم الصندوق بإجراء تقييمات للأثر في 15 في المائة من حافظته. وتجمع هذه التقييمات التي صُمِّمت بمشاركة من موظفي المشروعات والنظراء الحكوميين، بيانات كمية ونوعية من المشروعات التي تمثل الحافظة برمتها. ويمكن للصندوق من خلال تجميع تقديرات الأثر من هذه الكتلة من التقييمات لجميع المشروعات المنفذة في نفس الفترة، أن يقيس الأثر العام لاستثماراته. وهذا النهج فريد من نوعه بين المنظمات الدولية، ويكفل للصندوق إمكانية عزو النتائج إلى مشروعاته.

دورة تقييم الأثر

قام الصندوق منذ عام 2016 بإجراء 17 تقييماً للأثر في 19 مشروعاً. ونُفذت تلك التقييمات بالتعاون الوثيق مع فرق المشروعات وأصحاب المصلحة الوطنيين، وهي تستخدم هيكلاً موحداً لضمان القابلية للمقارنة بين المشروعات والبلدان. ولكي يتسنى تحديد الأثر الذي يمكن عزوه تحديداً إلى تدخلات مشروع ما، تجمع تقييمات الأثر بيانات من المستفيدين من المشروعات والأسر في نفس المنطقة التي لم تحصل على منافع من المشروع (غير المستفيدين).

تولِّد تقييمات الأثر أدلة عالية الجودة من المشروعات التي يدعمها الصندوق

وتتألف دورة تقييم الأثر في الصندوق من أربع خطوات رئيسية (كما هو مبيَّن في الشكل في الصفحة 29). وتحدد مرحلة التخطيط المشروع إلى جانب الفريق القطري، وتشمل بعثة استطلاعية ووضع نظرية التغيير وإعداد خطة تقييم الأثر. وأثناء مرحلة التنفيذ، تُعيّن شركة محلية لجمع البيانات. وتجهز أدوات لجمع البيانات الكمية والنوعية، وتجمع البيانات ويتم إجراء الأعمال الميدانية. وتستخدم مرحلة التقييم بروتوكولاً موحدًا لإدارة البيانات وتحليلها لتنظيف البيانات ومعالجتها وتحليلها، ويتم إعداد التقرير الأولي. وأثناء مرحلة النشر، تعقد حلقة درسية للوقوف على ردود الأفعال ومناقشة النتائج مع مقرري السياسات والشركاء في المشروع وسائر أصحاب المصلحة في البلد المضيف.

النتائج

كشفت تقييمات الأثر في الصندوق عن نتائج كبيرة عند مقارنة المستفيدين من المشروعات بغير المستفيدين. وفي رواندا، ساعد مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال الصادرات على وصول المزارعين إلى الخدمات المالية الريفية، وزيادة الإنتاج وجودة المحاصيل النقدية. وركّز المشروع على دعم تعاونيات البن، وسلاسل قيمة البستنة، والشاي، والحرير. وأظهر تقييم الأثر تحسينات ملموسة. ولمس منتجو البن زيادة بنسبة 32 في المائة في الدخل، وزيادة نسبتها 71 في المائة في محصول البن. وأفضى ذلك إلى تخفيض نسبته 10 في المائة في الفقر بين المزارعين وجعلهم أكثر قدرة على مواجهة الصدمات، خاصة موجات الجفاف.

وحقق القائمون بزراعة محاصيل البستنة زيادة بلغت خمسة أضعاف في المحاصيل والمبيعات، ولمس بعضهم زيادة بنسبة 100 في المائة في الدخل. وفي ظل تحسّن الدخل، بات هؤلاء المزارعون قادرين على استئجار العمالة وإيجاد فرص عمل جديدة، واستثمر كثيرون منهم في مشروعات أخرى، مثل المتاجر المحلية، ومرافق التجهيز، وأعمال النقل.

وفي إثيوبيا، كان الهدف من برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير هو تحسين الأمن الغذائي وزيادة دخل المستفيدين عن طريق إتاحة سُبل الوصول إلى نُظم البنية الأساسية للري على النطاق الصغير. وجمع تقييم الأثر بيانات موسمية شملت فترة سنة واحدة لرصد الآثار التي تحققت أثناء موسم الجفاف والموسمين المطيرين القصير والطويل. وكان المستفيدون من المشروع قادرين على الأرجح، أثناء جميع الفصول، على الصمود أكثر من غير المستفيدين – لا سيما في موسم الجفاف (حيث ازدادت الاحتمالات بنسبة 110 في المائة) – واستطاعوا على الأرجح انتشال أنفسهم من الفقر، والبقاء فوق خط الفقر. وازداد الدخل الأسري بنسبة تراوحت بين 55 و105 في المائة في مختلف المواسم، وشهد المزارعون زيادات في الأصول الإنتاجية تراوحت بين 10 في المائة في الموسم المطير الطويل و22 في المائة في موسم الجفاف. وتدل هذه النتائج على الآثار التحويلية والمستدامة التي يمكن لمشروعات الري الصغيرة أن تحققها من حيث بناء قدرة المزارعين على الصمود.

وكان الهدف من مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في غانكسي زيادة دخل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسر الريفية في الصين من خلال تحسين البنية الأساسية المجتمعية، والإنتاج الزراعي، ودعم الأسواق. وخلص تقييم الأثر إلى أن الفقر انخفض بنحو 12 في المائة بين المستفيدين من المشروع، وازداد إنتاجهم من محاصيل الفاكهة من حيث الغلة والقيمة بما نسبته 19 في المائة و29 في المائة على التوالي. وازدادت أيضاً مدخرات المستفيدين من المشروع بنسبة 40 في المائة مقارنة بغير المستفيدين، وتحسَّنت ملكيتهم

دورة تقييم الأثر في الصندوق

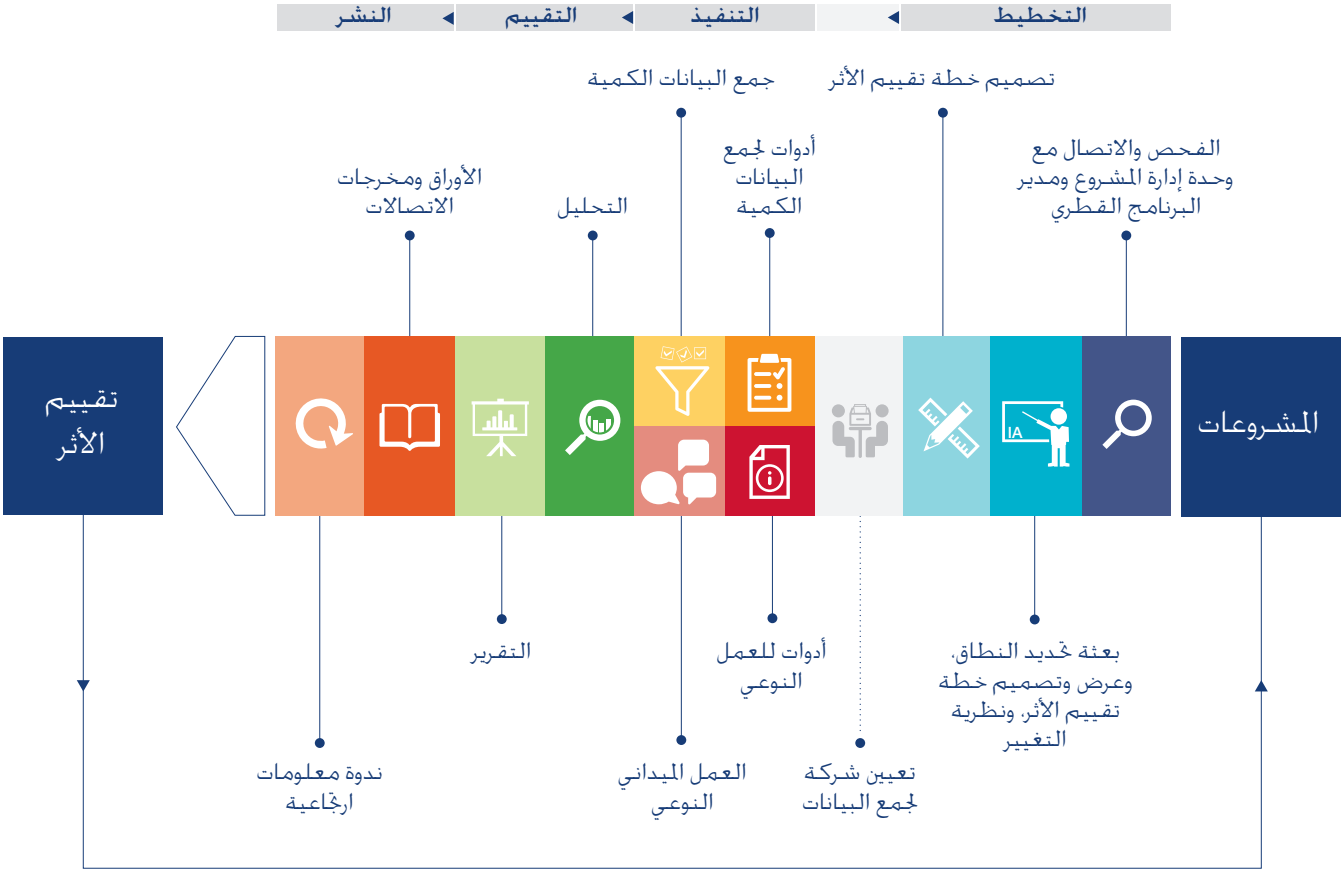

للأصول. وكانت الآثار قوية بصفة خاصة بين الأُسر التي استفادت من الإنتاج الزراعي ودعم التسويق إلى جانب البنية الأساسية المحسَّنة.

وعزز مشروع التنمية المجتمعية للغابات في الولايات الجنوبية في المكسيك تنمية الأعمال التجارية الصغيرة من أجل الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية واتباع ممارسات بيئية سليمة في المجتمعات المحلية الريفية.

خَلُص تقييم الأثر لمشروع في الصين إلى انخفاض الفقر بنحو 12 في المائة بين المستفيدين من المشروع، وتحسّن ملكيتهم للأصول.

وكشف تقييم الأثر عن أن المستفيدين من المشروع تمكنوا من زيادة دخلهم السنوي بنسبة 22 في المائة، وامتلكوا أصولا أكثر بنسبة 15 في المائة مقارنة بغير المستفيدين. وفي ولاية كامبيتشي، ازدادت بنسبة 37 في المائة الاحتمالات التي ترجح أن المستفيدين يستغلون الموارد الطبيعية في الأرض المشاع استغلالاً مستداماً. وفي ولاية شياباس، كانت فرص المستفيدين في الشروع في أعمال جديدة أعلى بنسبة 120 في المائة عن الولايات الأخرى التي كانت فيها النسبة أقل كثيراً.

وسجلت في مناطق المشروع زيادة بنسبة 3 في المائة في الرقم القياسي الموحد لتباين كثافة الغطاء النباتي مقارنة بالمناطق التي لم تكن مشمولة بالمشروع، وازدادت بنسبة 16 في المائة قدرة المستفيدين على الصمود في مواجهة الصدمات الناجمة عن الجفاف مقارنة بغير المستفيدين.

الدروس الرئيسية

انبثق من تقييمات الأثر التي أُجريت في الفترة 2016–2018 عدد من الدروس الرئيسية. وتُساعد هذه الدروس في اتخاذ القرارات وتصميم المشروعات المقبلة لأنها تُشير إلى نُهج وأنشطة حققت على الأرجح نتائج إيجابية وأثراً مستداماً. وتُظهر الأدلة أن المشروعات يمكن أن تنطوي على احتمالات أكبر لتوليد أثر في الحالات التالية:

- إذا استخدمت منطقاً مركزاً وأهدافاً محددة بوضوح وأنشطة مترابطة
- إذا كان لها نظرية تغيير محددة جيداً تبيّن الطريقة التي ستفضي بها الأنشطة إلى النواتج، والنتائج، والأثر
- إذا كانت تشاركية ومستجيبة لآراء المستفيدين من المشروع، وإذا كانت جاهزة لتعديل التنفيذ تبعاً لذلك
- إذا عالجت الحواجز أمام أسواق المدخلات والمخرجات في كل مراحل سلسلة القيمة
- إذا كانت مناسبة للسياق المحلي والفئات المستهدفة المحددة
- إذا وضعت لها استراتيجيات لإدارة المخاطر وضمانات في حالات الأحداث المتطرفة، مثل الظواهر الجوية.

أضواء على:
العمليات المالية

مضى الصندوق قُدماً بجهوده في عام 2018 لزيادة نطاقه المالي وتوسيعه بهدف مواصلة خدمة عملائه في حدود الاختصاصات التي تمليها عليه ولايته. واعتنق الصندوق تغييراً مؤسسياً وبادر بإعادة تقييم هيكلي رئيسي لدعم الهيكلية المالية الجديدة التي ستُلبي احتياجاته المتطورة. وشملت هذه التغييرات الرئيسية التي ستستمر في عام 2019 جميع مجالات الأعمال، بما فيها إدارة المخاطر المالية، واستعراض السياسات، وتنويع مجموعة الاستثمارات والأنشطة التشغيلية، واللامركزية، والحلول المالية الابتكارية.

تعزيز وظيفة المخاطر

جرت العادة على أن يحصل الصندوق على جانب كبير من تمويله من مساهمات الدول الأعضاء. وأتاح بالفعل اعتماد إطار الاقتراض السيادي بعض التنويع في مصادر التمويل بعد إضافة الرفع المالي لموازنة الصندوق. وبدأ الصندوق في عام 2018 إدخال نموذج تمويل هجين يمزج المساهمات بالديون من أجل دعم برنامج متزايد للقروض والمِنح.

وفي هذا السياق، بُذلت جهود كبيرة لتعزيز إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الصندوق (انظر الشكل). ومن بين التدابير الأخرى، أنشئت وحدة جديدة لإدارة المخاطر من أجل دعم وظائف الرقابة على الأنشطة المالية وتحقيق أهداف الصندوق بطريقة

التدفق الداخلي للمعلومات المالية في الصندوق

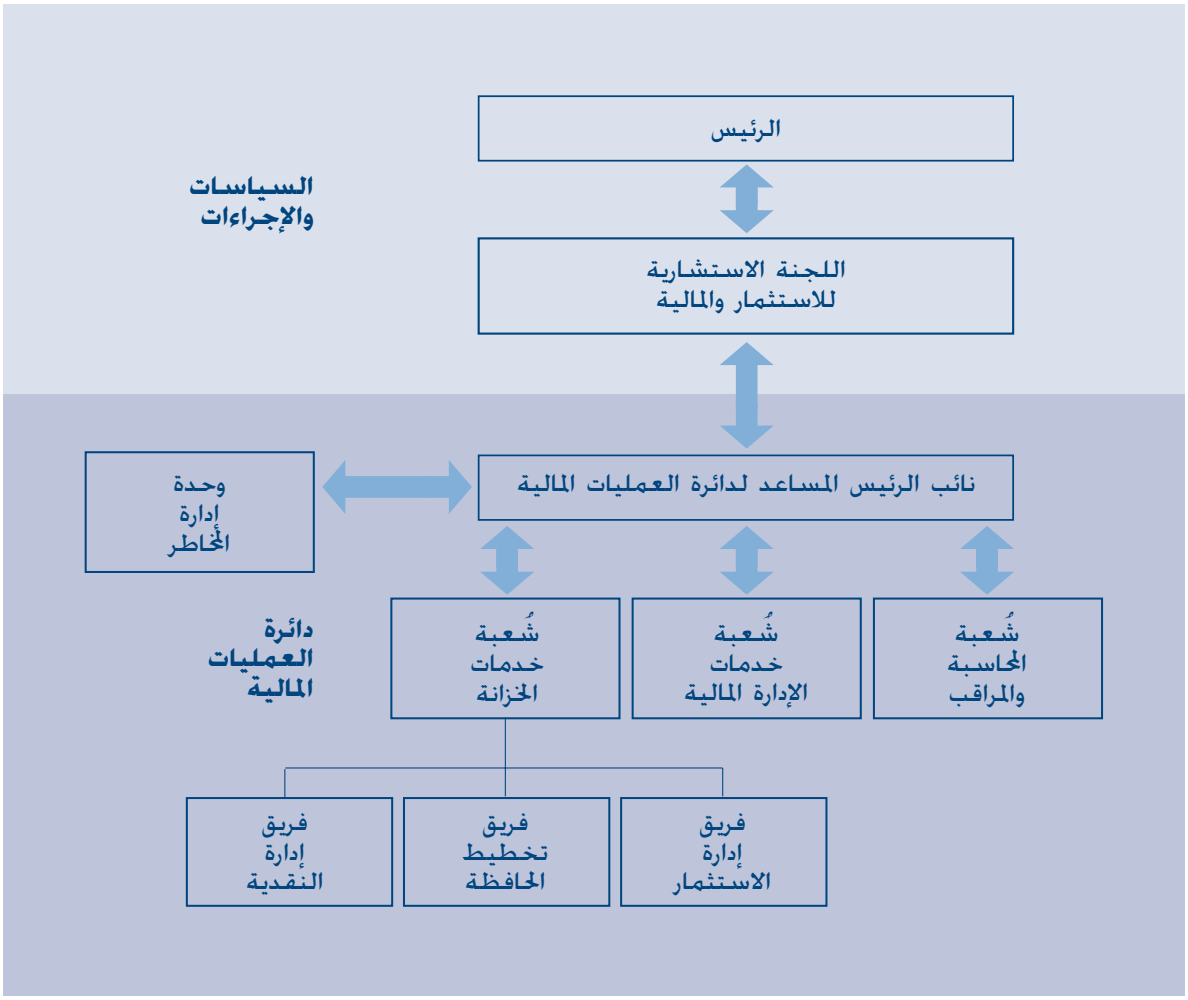

مستدامة مالياً. وتم الانتهاء من تقييم مؤسسي للهيكلية المالية للصندوق (أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق) وتقييم مستقل للمخاطر المالية (قامت بإجرائه شركة استشارية خارجية). وقدم التقييمان مدخلات رئيسية من أجل تنفيذ طيف واسع من التغييرات السياساتية، والهيكلية، والتنظيمية التي ستلازم الصندوق في نموه كمؤسسة مالية دولية.

تعزيز وظيفة المراقبة والتشغيل الآلي والخدمات

أنشأ الصندوق في عام 2018 وظيفة مراقبة تشكّل خط الدفاع الثاني. وستدعم هذه الوظيفة تحقيق التحول في الهيكلية المالية للصندوق ونموذج عمله، وستمكّنه من اتخاذ مركز إيجابي لدى وكالات التصنيف الائتماني. وسوف تحمي الصندوق أيضاً من المخاطر التشغيلية، والمالية، والمخاطر التي تمس السمعة، لا سيما في البيئة اللامركزية المعززة. ويشمل ذلك إنشاء إطار شامل للرقابة الداخلية، والرقابة المستمرة ورصد النتائج والإبلاغ عنها. ومراقبة آلية التحول الرقمي التي تدعمها جهات الاتصال الخاصة بالرقابة الداخلية في الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، واصل الصندوق ضمان الامتثال للمعايير الدولية الجديدة لإعداد التقارير المالية من أجل دعم رأي لا تشوبه أي تحفظات من مراجع الحسابات. وشرع الصندوق أيضاً في تشغيل خدماته المقدمة إلى عملائه الداخليين والخارجيين تشغيلا آلياً تماماً. وسيكفل ذلك تحقيق السرعة والاتساق في التواصل مع العملاء وحل المشكلات.

نموذج حديث للإدارة المالية

لا تزال مبادرات تعزيز نموذج عمل الصندوق وإدخال تغييرات على هيكليته المالية جارية. ويشمل ذلك تنويع المنتجات التي يقدمها الصندوق وإدخال ركائز لإدارة المخاطر. والسعي في الوقت نفسه إلى تعزيز العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية الشقيقة – لا سيما في مجال الديون. وتم الانتهاء في عام 2018 من كثير من الأعمال الأساسية اللازمة لوضع إطار الانتقال في الصندوق (انظر الصفحة 34) لتحسين دعم المقترضين والمتلقين طوال مسيرتهم الإنمائية. وأدخلت أيضاً تنقيحات على شروط التمويل في الصندوق لمواءمتها بشكل أفضل مع مختلف المواضيع الاستراتيجية، مثل هشاشة اقتصادات الدول الصغيرة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وفي الوقت نفسه توفير مزيد من المرونة للمقترضين بشروط عادية.

وتجسد أيضا اعتناق ثقافة الصندوق المتنامية القائمة على زيادة الشفافية في تعزيز الكشف عن البيانات المالية والإقراضية للمشروعات في الموقع الشبكي العام وتقارير المراجعة. واستمر الدعم المباشر للإدارة المالية للمقترضين والمتلقين من الصندوق، لا سيما وزارات المالية، يُشكل أولوية رئيسية أخرى في عام 2018 من خلال بعثات المشروعات المنتظمة والتركيز على بناء قدرات المشروعات التي يدعمها الصندوق. ويكفل نقل موظفي الإدارة المالية إلى المراكز الإقليمية الخمسة تقريب المسافة بين الموظفين والنظراء في الحكومات والمشروعات وتيسير الوصول إليهم.

نحو خزانة حديثة

أسفرت العملية الجارية لتحديث وظائف الخزانة عن تغيير عميق من حيث مجموعة الأنشطة، والعمليات، والمخاطر، والضوابط. واستمر تعميم أنشطة الاستثمار داخل الصندوق في نفس الوقت الذي استمر فيه تنويع الوسائل من خلال تنفيذ المشتقات المالية، بالتوازي مع استمرار الحد من مخاطر حافظة استثمارات الصندوق. وانصب الاهتمام بصفة خاصة على الابتكار في النُظم والتشغيل، وكذلك النُهج المالية الابتكارية لدعم المستفيدين من الصندوق.

ودعم التوسع الهام في العلاقات المصرفية وتوسيع مجموعة الأنشطة التشغيلية عملية اللامركزية الجارية في مجالات الخدمات المالية داخل البلدان، وأتاح إمكانية أداء المدفوعات بالعملة المحلية. واستمرت جهود التبسيط التشغيلي في تركيزها على الأولويات على مستوى السياسات، بما يشمل أفضل الممارسات في الامتثال أثناء التداول وأنشطة ما بعد التداول. وبُذلت أيضاً جهود لترشيد العمليات وإعادة هيكلة النُظم الخاصة بالخزانة. وتُشكّل أفضل الممارسات محور تنفيذ المعاملات المالية، وأوليت عناية لضمان التقيُّد بالأنظمة الدولية.

التمويل الابتكاري

تعبئة موارد إضافية

سيُنفذ الصندوق تنقيحاً شاملاً لهيكليته المالية من أجل تعزيز دوره كمجمِّع للتمويل الإنمائي. وتتجه النية نحو تنويع قاعدة موارد الصندوق وتوسيع منتجاته المالية والتشغيلية التي يقدمها إلى البلدان المقترضة. وينبع هذا التغيير من الحاجة إلى تركيز الموارد الأساسية على أفقر الأشخاص وأفقر البلدان، والحفاظ في الوقت نفسه على الطابع العالمي، وتقديم مزيج من الدعم الإقراضي وغير الإقراضي لجميع دوله الأعضاء النامية دون أن يتخلف أحد عن الركب.

وبينما ستظل مساهمات تجديد الموارد الأساسية تُشكّل الأساس لقدرته على عقد الالتزامات الرأسمالية والمالية، سيدمج الصندوق الاقتراض في إطاره المالي للمرة الأولى. وسيتمكّن الصندوق من خلال استراتيجية الرفع المالي الحذر من الاستعاضة عن الاقتراض المخصص بالاقتراض كجزء لا يتجزأ من آليته التمويلية. وسيتوقف الرفع المالي في الصندوق على إطار الاقتراض السيادي الراسخ وإطار قروض الشركاء الميسَّرة، وعلى إمكانية الاقتراض من أسواق رأس المال. وسحب الصندوق في عام 2018، ضمن إطار الاقتراض السيادي، شريحتين بما مجموع قيمته 100 مليون يورو من قرض قيمته 200 مليون يورو من وكالة التنمية الفرنسية لدعم برنامج قروض ومِنح التجديد العاشر للموارد.

وبدأت الأعمال التحضيرية وفقاً للالتزام المعقود في إطار التجديد الحادي عشر للموارد بشأن خارطة طريق تحويل الهيكلية المالية للحصول على تصنيف ائتماني، ثم النظر في موافقة أصحاب المصلحة على الاقتراض من السوق.

الشراكات الجديدة

أقام الصندوق علاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وحكومة لكسمبرغ، وتحالف الثورة الخضراء في أفريقيا، من أجل إنشاء صندوق رأسمالي للأعمال الزراعية – وهو صندوق جديد للمشروعات المؤثرة التي ستدفع عجلة الاستثمارات في قطاع الأعمال الزراعية الريفية الصغيرة في الأسواق الناشئة. وسيستهدف الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، وهو صندوق تابع للقطاع الخاص سيجري إدخاله في لكسمبرغ في مطلع عام 2019، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنظمات المزارعين، ومنظمي المشروعات الزراعية، من أجل تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية وتهيئة فرص للعمل. وفي عام 2018، التزم الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي بمبلغ 45 مليون يورو لدعم الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية.

وسيوفِّر الصندوق المذكور الذي تديره شركة Bamboo Capital Partners وشركة Injaro Investments قروضاً إلى أصحاب المشروعات الريفية الزراعية الصغيرة والمتوسطة التي تدخل في "الحلقة الوسيطة المفقودة" بين كبار المزارعين الذين تخدمهم المصارف التجارية ومزارعي الكفاف المعتمدين على الائتمانات الصغرى. وسيركّز الصندوق الجديد بصفة خاصة على احتضان المشروعات الجديدة التي يقودها الشباب. وسيُحسِّن ذلك دخل هذه الفئة الضعيفة، وسيهيئ فرصاً أوسع للعمل في المجتمعات المحلية الريفية، لا سيما في أفريقيا، كبديل عن الهجرة.

قروض الشركاء الميسَّرة

تُمثِّل قروض الشركاء الميسَّرة مبادرة للتمويل الابتكاري تستخدمها المؤسسات المالية الدولية (مثل المؤسسة الدولية للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي). وبدأ استخدام هذا النوع من القروض في الصندوق في أكتوبر/تشرين الأول 2017 لتمكينه من تكميل مساهمات المنح التقليدية والموارد الرأسمالية المقدَّمة من الدول الأعضاء. ويحصل الأعضاء الذين يقدمون قروض شركاء ميسَّرة على حقوق تصويت تحدد على أساس "عنصر المِنح" المتضمن في القروض بسبب شروطها التيسيرية. وهذا العنصر التيسيري المتضمن في القروض، بما في ذلك القسائم الأقل وآجال الاستحقاق الأطول، يتيح للصندوق مواءمة شروطه الإقراضية التيسيرية التي لا تنطبق حالياً على خيارات الاقتراض الأخرى المتاحة في السوق. وبحلول نهاية عام 2018، تم التعهد بقرضين من قروض الشركاء الميسَّرة من فرنسا (50 مليون يورو) والهند (20 مليون دولار أمريكي). وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع ممثلون من فنلندا وجمهورية كوريا مع الصندوق لمناقشة شروط وآليات تلك القروض.

الإصلاح المؤسسي والتعاون

التميُّز التشغيلي لإحراز النتائج

حددت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (التجديد الحادي عشر) اتجاهات استراتيجية للفترة 2019–2021، بالاستناد إلى برنامج تعزيز نموذج العمل من أجل تعزيز التميُّز في العمليات، والقيمة مقابل المال، والالتزام بالشفافية والمساءلة والنتائج. وشرع الصندوق بعد ذلك في إصلاحات داخل الإطار الأوسع لعملية إصلاح الأمم المتحدة من أجل تقوية قدرته على الأداء "الأكبر، والأفضل، والأذكى" في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في عام 2018، أتم الصندوق عملية إصلاح داخلي أُطلق عليها اسم التميُّز التشغيلي لإحراز النتائج. وكان الهدف من تلك العملية تعزيز أداء الصندوق ومساهمته في خطة عام 2030 من خلال تحسين نموذج العمل في أربعة مجالات استراتيجية: (1) إعادة هندسة النموذج المستند إلى البلدان؛ (2) جعل المقر موائماً للغرض؛ (3) المزيد من الإيلاء بالصلاحيات للمواقع الأمامية؛ (4) إعادة معايرة عمليات الأعمال.

ووضع الصندوق من خلال هذه العملية خريطة لا مركزية جديدة للمكاتب القطرية للصندوق (انظر داخل الغلاف الأمامي)، ونقَّح أدوار البرامج القطرية، وعيَّن الصندوق الموظفين ونقلهم تبعاً لهذه الخريطة، مما زاد من حضور الصندوق على الأرض وعزَّز المشاركة في السياسات، وبناء الشراكات، والأداء العام للمشروعات. وأدى هذا التغيير إلى زيادة نسبة الوظائف في الميدان من 18 في المائة إلى 30 في المائة، وأنشأ وظائف تقنية جديدة في المقر وفي الميدان.

وفي إطار دعم اللامركزية، استخدم الصندوق عملية إعادة تركيز تصميم المشروعات على تحسين الجودة والفعالية، والحد أيضاً في الوقت نفسه من فترات التأخير بين مفاهيم المشروعات والموافقة عليها، وصرف أول دفعة من الأموال. وعلاوة على ذلك، نقَّح الصندوق إطار تفويض السلطات لنقل مزيد من المسؤولية عن الحافظة وإدارة العلاقات إلى الموظفين على الأرض، في نفس الوقت الذي عمل فيه أيضاً على زيادة ضوابط المساءلة والرصد.

وفي إطار هذه العملية، أجرى الصندوق أيضاً استعراضين لضمان مواءمة الوظائف غير المرتبطة بالعمليات مع الغرض ولتعزيز الفعالية المؤسسية الشاملة للصندوق، بما في ذلك من خلال استعراض لأساليب العمل. ومن المتوقع أن تحقق التغييرات حالما تُنفذ تماماً وفورات ناجمة عن زيادة الكفاءة بنحو 3.43 مليون دولار أمريكي. ويتوقع الصندوق مزيداً من مكاسب الكفاءة في عام 2019 بعد ترشيد أساليب تصريف الأعمال، وقيام وحدة التغيير والإيصال والابتكار التي أنشئت مؤخراً بالإشراف على مواصلة تنفيذ التغييرات، وتوطيد النتائج وتعزيز ثقافة الإنجاز والابتكار – وذلك كله بهدف تعظيم مساهمة الصندوق في خطة عام 2030.

إطار الانتقال في الصندوق

اقترحت إدارة الصندوق إدخال إطار للانتقال باعتباره أحد ابتكارات نموذج عمل الصندوق لإيصال الأثر على نطاق واسع. وتم الاتفاق أثناء اجتماعات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق على أن يضع الصندوق إطار الانتقال، ويقدمه إلى المجلس التنفيذي باعتباره التزاماً من التزامات التجديد الحادي عشر للموافقة عليه بحلول ديسمبر/كانون الأول 2018.

ويتألف إطار الانتقال في الصندوق من مجموعة من الإصلاحات المؤسسية لتوجيه انخراط الصندوق مع البلدان المقترضة من أجل مواءمة ذلك الانخراط بمزيد من الفعالية مع الاحتياجات المحددة لكل بلد على حدة. وسيُعزز ذلك بالتالي قدرة الصندوق على الاستجابة للظروف القطرية المتغيِّرة أثناء انتقال الدول الأعضاء بين مستويات الدخل ومختلف مستويات الجدارة الائتمانية. فتتمثل المبادئ التوجيهية للإطار في ضرورة تزويد الدول الأعضاء بالشفافية، والقدرة على التنبؤ، واستدامة التدخلات.

وأشرفت مجموعة عمل تابعة للمجلس التنفيذي شارك فيها ممثلون من كل القوائم، على وضع إطار الانتقال. وأعدّت إدارة الصندوق في عام 2018 سلسلة من الوثائق التقنية لمجموعة العمل، واجتمعت مع المجموعة في سبع مناسبات. وأقرّت المجموعة عناصر الإطار الرئيسية. وهذه العناصر إقراضية (مالية) وغير إقراضية (تشغيلية) من حيث طابعها، وتُساعد على تزويد البلدان بمجموعة أوسع من الخدمات والمنتجات. وتستخدم هذه العناصر بطريقة متمايزة لضمان سلاسة الانتقال إلى مستويات دخل أعلى والتقليل إلى أدنى حد من مخاطر الارتكاس.

ويُحدِّد الإطار انتقال البلدان على أساس ركائز مزدوجة تشمل مستوى الدخل والجدارة الائتمانية. غير أن الصندوق يدرك أن هذه المتغيرات وحدها لا تُعبِّر تماماً عن التحديات الإنمائية والقدرات التي ينفرد بها بلد ما. ولذلك سيُكمِّل الصندوق تحليله القطري، عند وضع نهج مناسب لتلبية الاحتياجات المحددة للبلدان أثناء الفترة الانتقالية، بمتغيِّرات أخرى، مثل مؤشر الضعف الخاص بالصندوق، وتقدير أداء القطاع الريفي، بما يتماشى مع الصيغة المنقحة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

وسعياً إلى التيسير على البلدان في الحصول على الشروط الإقراضية الجديدة، يستخدم الإطار فترات خروج ودخول للمقترضين الذين يصبحون مؤهلين لتمويل بشروط أقل تيسيراً. ومن الناحية التشغيلية، سيتثنى للمقترضين الوصول إلى مجموعة من المنتجات الأكثر تنوعاً، بما في ذلك إمكانية تجريب الإقراض المستند إلى النتائج والعمليات الإقراضية الإقليمية. وسيجري تعزيز المساعدة التقنية المستردة التكلفة لتعزيز العرض المقدَّم من الصندوق للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. وستوفِّر استراتيجية الصندوق وخطة عمله الجديدة بشأن التمويل المشترك توجيهاً استراتيجياً لتعزيز تعبئة الموارد المحلية واجتذاب التمويل المشترك الدولي بمزيد من الفعالية.

وسيكون للمبادئ التوجيهية المنقّحة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية دور رئيسي في تحديد منطق انخراط الصندوق مع المقترضين، والدعم المناسب في حالات انتقال البلدان. وستصبح برامج الفرص الاستراتيجية القطرية استراتيجية انتقال متوسطة الأجل، وسيكون ذلك مصحوباً بمرونة أكبر في إجراء تعديلات منتصف المدة في حالات تغيُّر الظروف القطرية.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2018، وافق المجلس التنفيذي على إطار الانتقال في الصندوق. وفي عام 2019، ستحلل مجموعة العمل العناصر الأخرى، وستُقدِّم الإدارة تقريراً عن الدروس المستفادة من تنفيذ الإطار في استعراض منتصف المدة للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

إصلاح الأمم المتحدة

أبدى الصندوق التزاماً قوياً بعملية الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، وهو ما تؤكده مشاركته المستمرة وفي الوقت المناسب في جدول أعمال الإصلاح وإصداره عدة منتجات رئيسية. وهو يشارك بدور نشط في مناقشات إصلاح الأمم المتحدة داخل المنظمة ومع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، وفريق الانتقال المعني بإصلاح الأمم المتحدة، وممثلي الدول الأعضاء. وعلى الصعيد الداخلي، قام الصندوق بتوعية الموظفين من خلال مختلف المبادرات.

واستجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وفي مسعى منه لضمان تنفيذ اقتراحات الإصلاح ذات الصلة في الوقت المناسب، وضع مصفوفة تتبع لتحديد إجراءاته المطلوبة، بما يشمل المواعيد النهائية، والأدوار، والمسؤوليات. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر الصندوق وثيقتين لاطلاع المجلس التنفيذي على آخر مستجدات مشاركته في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها

كان عام 2018 سنة هامة للتعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها – الصندوق، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي– بعد تأكيدها مجدداً عزمها المشترك على تعزيز الشراكة. وفي يونيو/حزيران، اجتمع رؤساء هذه الوكالات لتوقيع أول مذكّرة تفاهم ثلاثية من نوعها. وتُشكل المذكّرة إطاراً للتعاون القائم وتُسلّم بأهمية الأخذ بنهج متسق وتكاملي في العمل معاً. وفي سبيل ترجمة أحكام المذكّرة إلى إجراءات ملموسة، عملت الوكالات على وضع خطة عمل للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، وحُددت لها مواعيد زمنية ومنجزات مستهدفة في جميع البلدان والأقاليم والآليات القائمة للتعاون بين تلك الوكالات. وفي هذا الصدد، استمر العمل أيضاً في وضع مؤشرات لتقييم نتائج هذا التعاون على كافة المستويات.

وفي سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وجهود المساهمة في "توحيد أداء" الأمم المتحدة، سعت الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها إلى تعزيز التخطيط الاستراتيجي المشترك والبرمجة المشتركة عن طريق وضع استراتيجيات قطرية مشتركة في البلدان الرائدة. وستسترشد هذه الاستراتيجيات التي تنبع من الخطة الاستراتيجية القطرية لكل وكالة، بالجيل الجديد من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ضماناً للاتساق وتلافياً لازدواجية الجهود.

وفي أغسطس/آب 2018، شرع رؤساء الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها في بعثتهم المشتركة الثانية إلى النيجر. وكشفت بعثتهم إلى إقليم مارادي عن الحاجة إلى توسيع نطاق البرامج المشتركة التي تُعزز القدرة على الصمود. وفي هذا الصدد، يجري حالياً وضع خطة عمل مشتركة بشأن منطقة الساحل بالتشاور الوثيق مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها والسلطات الوطنية لضمان الملكية والمواءمة مع استراتيجيات التنمية الوطنية. وفي سبتمبر/أيلول، استضاف الصندوق الدورة السنوية الثانية للاجتماع المشترك غير الرسمي لمجلس منظمة الأغذية والزراعة، والمجلس التنفيذي للصندوق، والمجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي. وشهد شهر سبتمبر/أيلول أيضاً إصدار تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018 الذي شاركت في إعداده للسنة الثانية على التوالي الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2018، أوفدت الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها بعثة مشتركة إلى بوروندي لزيارة إحدى سلاسل قيمة الألبان التي تعمل فيها جميع الوكالات الثلاث مع القطاع الخاص. وخلال الربع الثالث من عام 2018، أجرت شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، بدعم من الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، دراسة حالة

> تعكف الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها على وضع استراتيجيات قطرية مشتركة من أجل تعزيز التخطيط الاستراتيجي في البلدان الرائدة

متخصصة تناولت التعاون بين تلك الوكالات على المستوى القطري، وركّزت على العمل المشترك في بنغلاديش، وإثيوبيا، والأردن، ومدغشقر. ومن النواتج التي أسفر عنها ذلك إصدار تقرير تجميعي عن السُبل التي يمكن بها للشراكات تعزيز فعالية وكفاءة المساهمة في أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 بوجه عام.

يتاح *التقرير المرحلي المشترك لعام 2018 عن التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما* في: https://webapps.ifad.org/members/eb/125/docs/EB-2018-125-R-55.pdf.

محتويات ذاكرة الـ USB

تصدير بقلم رئيس الصندوق
الحافظة الجارية: المناطق التي يعمل فيها الصندوق
عمليات الصندوق في العالم حسب الإقليم
المعالم البارزة في الحافظة وبيانات التمويل
تحت المجهر: تقارير تقييم الأثر
أضواء على العمليات المالية
التمويل الابتكاري
الإصلاح المؤسسي والتعاون
المبادرات الأخرى
قياس النتائج وتحسينها
تعبئة الموارد والإدارة المالية وتخصيص المِنح
التنظيم والعضوية والتمثيل
القوائم المالية الموحَّدة

تتضمن ذاكرة الـ USB جميع محتويات التقرير السنوي باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية.

الأوصاف المستخدمة وطريقة عرض المادة في هذا المطبوع لا تعني التعبير عن أي رأي، بأي حال من الأحوال، للصندوق الدولي للتنمية الزراعية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد، إقليم، مدينة أو منطقة أو لسلطاته، أو بشأن تحديد تخومه أو حدوده. ويقصد من عبارتي الاقتصادات "المتقدمة" و"النامية" الملاءمة الإحصائية ولا تعبران بالضرورة عن حكم بصدد المرحلة التي بلغها أي بلد أو منطقة بعينها، في عملية التنمية.

ويمكن إعادة إصدار هذا المطبوع أو أي جزء منه بدون تصريح مسبق من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، شريطة أن ينسب المطبوع أو المستخرجات منه التي أعيد إصدارها، إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأن يذكر عنوان هذا المطبوع في أي مطبوع وأن ترسل نسخة منه إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

© 2019 صادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

تمت الطباعة على ورق معاد تصنيعه

يستثمر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في السكان الريفيين من أجل تمكينهم بغرض الحد من الفقر، وزيادة الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز قدرتهم على الصمود. ومنذ عام 1978، قدم الصندوق 20.9 مليار دولار أمريكي في صورة منح وقروض بأسعار فائدة منخفضة لتمويل مشروعات استفاد منها حوالي 483 مليون شخص. والصندوق مؤسسة مالية دولية، ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، ويقع مقره في روما – وهي مركز الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44 - 00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+ – رقم الفاكس:
+39 06 5043463
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
facebook.com/ifad
instagram.com/ifadnews
linkedin.com/company/ifad
twitter.com/ifad
youtube.com/user/ifadTV

ISBN 978-92-9072-897-9